الأمم المتحدة S/PV.9397

مجلس الأمن

السنة الثامنة والسبعون

مؤقت

الجلسة 9397

الأربعاء، 16 آب/أغسطس 2023، الساعة 15/00

نيويورك

الرئيس	السيدة توماس – غرينفيلد	(الولايات المتحدة الأمريكية)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد بوليانسكي
	إكوادور	السيد بيريس لوس
	ألبانيا	السيد خوجة
	الإمارات العربية المتحدة	السيدة الحفيتي
	البرازيل	السيد فرانسا دانيز
	سويسرا	السيد هاوري
	الصين	السيد غنغ شوانغ
	غابون	السيد بيانغ
	غانا	السيد بواتنغ
	فرنسا	السيدة برودهيرست إستيفال
	مالطة	السيدة غات
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد كاريوكي
	موزامبيق	السيد أفونسو
	اليابان	السيد إيشيكاني

جدول الأعمال

رسالة مؤرخة 13 أيلول/سبتمبر 2022 موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لأرمينيا لدى الأمم المتحدة (S/2022/688)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room AB-0601 (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

افتُتحت الجلسة الساعة 15/00.

إقرار جدول الأعمال

أُقِرَّ جدول الأعمال.

رسالة مؤرخة 13 أيلول/سبتمبر 2022 موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لأرمينيا لدى الأمم المتحدة (S/2022/688)

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): وفقا للمادة 37 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثلي أرمينيا وأذربيجان وتركيا إلى المشاركة في هذه الجلسة.

باسم المجلس، أرحب بمعالي السيد أرارات ميرزويان، وزير خارجية أرمينيا، في جلسة اليوم.

وفقا للمادة 39 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيدة إديم ووسورنو، مديرة شعبة العمليات والدعوة في مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، إلى المشاركة في هذه الجلسة.

ووفقاً للمادة 39 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو إلى المشاركة في هذه الجلسة سعادة السيد سيلفيو غونزاتو، القائم بالأعمال بالنيابة لوفد الاتحاد الأوروبي لدى الأمم المتحدة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أعطي الكلمة للسيدة ووسورنو.

السيدة ووسورنو (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر أعضاء مجلس الأمن على إتاحة الفرصة لي لتقديم إحاطة لهم اليوم.

إن مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية ليس في وضع يسمح له حاليا بالتحقق بشكل مستقل من المعلومات المتعلقة بحركة الأشخاص أو البضائع عبر الطرق، بما في ذلك ممر لاتشين، أو من المعلومات المتصلة بسلامة المدنيين في المناطق التي نُشر فيها حفظة السلام الروس. ومع ذلك، فإننا على علم بالتقارير المستمرة التي ترد عن تلك المسائل، بما في ذلك ما يتعلق بنقص الأغذية والأدوية وانقطاعات إمدادات الطاقة اللازمة لاستمرار الهياكل الأساسية والخدمات الحيوية، من قبيل المنشآت الصحية ومرافق المياه. ونحن على علم أيضا بالتقارير التي تفيد بأنه ربما يكون قد تعين تعليق بعض التدخلات في مجال الرعاية الصحية الأساسية، بما فيها العمليات الجراحية.

ويواصل مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية الاتصال بصورة منتظمة باللجنة الدولية للصليب الأحمر، التي تظل الهيئة الإنسانية الدولية الوحيدة التي يمكنها الوصول إلى المنطقة. وكما ذكرت اللجنة في بيان لها أصدرته في 25 تموز/يوليه، فإنه لا يمكنها نقل المساعدات الإنسانية عبر ممر لاتشين إلى السكان المدنيين في المنطقة، أو عبر أي طريق آخر، بما في ذلك عبر أغدام، منذ عدة أسابيع. وعلى الرغم من استمرار عمليات الإجلاء الطبي، لم تتمكن اللجنة من إدخال المواد الطبية إلى المنطقة منذ 7 تموز/يوليه وتوقفت إمداداتها الغذائية في 14 حزيران/يونيه. وقد أبرزت اللجنة النقص المثير للقلق في المواد الغذائية الأساسية والإمدادات الطبية المنقذة للحياة.

إن القانون الدولي الإنساني واضح جدا في هذا الشأن: يجب على طرفي النزاع السماح بمرور المساعدات الإنسانية وتيسيرها على وجه السرعة ومن دون عوائق إلى جميع المدنيين المحتاجين. ويجب عليهما كفالة تمتع موظفي الإغاثة الإنسانية بحرية التنقل اللازمة لأداء مهامهم. وما يهم هو السماح بمرور تلك المساعدات بأكبر قدر من السرعة في ظل هذه الظروف. ولذلك، من الأهمية بمكان أن يُتاح للجنة الدولية للصليب الأحمر استئناف عمليات إيصال الإغاثة الإنسانية عبر أي طرق متاحة.

وتبذل اللجنة الدولية للصليب الأحمر كل ما في وسعها ولكن لا يمكنها، بالنظر إلى أنها تعمل بمفردها، إلا أن تلبي الاحتياجات الأكثر إلحاحا. ويجب أيضا السماح بوصول إمدادات الإغاثة الإنسانية الأخرى بصورة محايدة إلى المدنيين الذين يحتاجون إليها، كما يجب إيجاد حل مستدام يكفل العبور الآمن والمنتظم للأشخاص والبضائع. وفي ذلك الصدد، أود أن أشير إلى بيان الأمين العام الصادر في 2 آب/أغسطس (SG/SM/21896)، الذي أعرب فيه عن قلقه بوجه خاص إزاء التقارير التي تفيد بتدهور الحالة الإنسانية على أرض

الواقع ودعا فيه إلى اتخاذ خطوات عاجلة لتيسير الوصول. ويتعين على الطرفين ألا يعيقا أو يسيسا أي جهد إنساني قائم على المبادئ. فالاستجابة للاحتياجات الإنسانية ليست ضربا من ضروب إضفاء الشرعية أو الاعتراف. فهي لا تنحاز إلى أي طرف أو تخضع للنفوذ السياسي. وسيواصل مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية العمل مع الطرفين فيما يتعلق بإمكانية إيصال المساعدات الإنسانية بهدف تلبية الاحتياجات الأساسية للمدنيين في المنطقة. كما يحافظ فريقا الأمم المتحدة القطريان في كل من أرمينيا وأذربيجان على قنوات اتصال مفتوحة مع السلطات في البلدين، وهما على استعداد تام لبذل كل ما في وسعهما لكفالة تلبية الاحتياجات الإنسانية.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر السيدة ووسورنو على إحاطتها.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات.

السيد بيانغ (غابون) (*تكلم بالفرنسية*): أشكر السيدة ووسورنو على إحاطتها وأرحب بحضور وزير خارجية أرمينيا في جلسة اليوم، فضلا عن ممثلي أذربيجان وتركيا والاتحاد الأوروبي.

نشعر بالقلق إزاء الحالة الإنسانية للسكان المدنيين الذين يعيشون في منطقة كاراباخ. فهم يعانون، وفقا لآخر تقرير صادر عن اللجنة الدولية للصليب الأحمر، من نقص في الأغذية والأدوية والمعدات الطبية ومنتجات النظافة الصحية الأساسية، فضلا عن الخدمات الأساسية. والحالة ملحة للغاية بالنسبة للفئات السكانية الأضعف – أي الأطفال والمرضى والنساء الحوامل وكبار السن – الذين يعتمد بقاؤهم على قيد الحياة بشكل شبه تام على المساعدات الإنسانية. ويؤكد بلدي من جديد ضرورة إعطاء الأولوية لمعالجة الحالة الإنسانية على وجه السرعة وبدون أي تسييس. ويجب على الطرفين أن يتقيد تقيدا صارما بالتزاماتهما بموجب القانون الدولي الإنساني وينبغي لهما على وجه الخصوص ألا يعرقلا وصول العاملين في المجال الإنساني أو حركة الأشخاص والبضائع. ويجب ضمان إمكانية الوصول إلى منطقة كاراباخ بشكل مطلق للحيلولة دون أن تصبح الحياة اليومية لسكانها أكثر خطورة. ومن الضروري أيضا التأكد من قدرة المرضى على تلقي علاجهم دون أي انقطاع في الرعاية وتنفيذ جميع عمليات الإجلاء الطبي، عند الضرورة، في ظل ظروف مرضية.

ولا يزال بلدي مقتنعا بأن الأزمة بين أذربيجان وأرمينيا يجب أن تُحل عن طريق الحوار، امتثالا للقانون الدولي. وتحقيقا لتلك الغاية، يجب أن تستمر المناقشات الرامية إلى التوصل إلى تسوية سياسية بغية منع أي تجدد للنزاع المسلح على نطاق واسع والتوصل في نهاية المطاف إلى حل كامل ونهائي لا رجعة فيه للنزاع.

وندعو الطرفين إلى تنفيذ الاتفاقات القائمة ومواصلة مفاوضاتهما على أساس الإطار المحدد في الاتفاق الثلاثي المؤرخ 10 تشرين الثاني/نوفمبر 2021، فضلا عن الإعلانات المشتركة اللاحقة، من أجل التوصل إلى اتفاق بشأن القضايا العالقة الحاسمة، ولا سيما توقيع معاهدة سلام وترسيم الحدود. ومهما حدث، فمن الواضح أن هناك حاجة ملحة إلى تخفيف حدة التوترات على طول الحدود وتمهيد الطريق لخروج المفاوضات المقبلة في بروكسل بنتائج ناجحة. وسيتطلب ذلك من الطرفين إظهار المسؤولية بالامتناع عن اللجوء إلى التهديدات العسكرية أو الخطاب التحريضي أو خطاب الكراهية الذي يهدف إلى إثارة المخاوف التاريخية.

في الختام، أود أن أدعو جميع الأطراف إلى الاستفادة من التطورات الإيجابية التي حدثت في أيار/مايو وتموز/يوليه من أجل التحرك بعزم نحو السلام وتطبيع العلاقات بين البلدين. ويشيد بلدي بجميع الميسرين المشاركين في العملية ويشجع المبادرات الإقليمية الرامية إلى تعزيز بناء سلام دائم.

السيد فرانسا دانيز (البرازيل) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر السيدة ووسورنو على ما قدمته من معلومات مستكملة عن الحالة في ممر لاتشين. وأرحب أيضا بوفد أرمينيا، بقيادة وزير خارجيتها، ووفود أذربيجان وتركيا والاتحاد الأوروبي في هذه الجلسة.

ويساورنا القلق إزاء التقارير التي تفيد بتدهور الحالة الإنسانية في كاراباخ. وتبعث التقارير التي تفيد بزيادة تشديد حاجز الطريق في

حزيران/يونيه، مما يحول دون تقديم المساعدة إلى السكان المدنيين، بمن فيهم الأفراد الضعفاء والذين يعيشون في ظروف صحية سيئة، على القلق بشكل خاص.

وتؤكد البرازيل من جديد التزامها باحترام سيادة أرمينيا وأذربيجان وسلامتهما الإقليمية داخل حدودهما المعترف بها دوليا. ومع ذلك، يجب أن تأخذ التدابير الرامية إلى تعزيز مراقبة الحدود في الحسبان المبادئ الأساسية للقانون الإنساني للحيلولة دون معاناة المدنيين الأبرياء أو الحد منها. ونود أن نشدد على أن استمرار الجمود الحالي، بغض النظر عن أسبابه، يهدد رفاه وحياة الآلاف من الناس. ونحث الأطراف على استكشاف آليات لكفالة إيصال المساعدات الإنسانية دون عوائق إلى كاراباخ، بما في ذلك جدوى طريق أغدام – خانكندي. ونرى أن من الضروري إيجاد حل عاجل للأزمة، التي قد تزداد سوءا في الأشهر المقبلة مع اقتراب فصل الشتاء.

وتدرك البرازيل أن النزاع ينشأ من حالة معقدة تمتد عبر أجيال. لقد فقد الآلاف من الناس حياتهم. ونعتقد أن من الضروري وقف حلقة العنف، وهذا يعني التخلي عن الخطاب العدواني الذي يتبناه بعض المعنيين وتعزيز تدابير بناء الثقة. والبرازيل، التي تضم جالية نابضة بالحياة من أصل أرمني، تشجع الحفاظ على قنوات الحوار بين الطرفين وتؤكد دعمها لأحكام اتفاق وقف إطلاق النار. ويقدم الإعلان الثلاثي الصادر في 9 تشرين الثاني/نوفمبر 2020 خريطة طريق لبناء السلام. وسيكون من الضروري للطرفين التقيد بالالتزامات التي تعهدا بها في ذلك الوقت وأن يستمرا في السعي إلى إيجاد حل نهائي للنزاع. وينبغي للمجلس أن يتابع التطورات هناك باهتمام وثيق واستعداد ثابت لتقديم المساعدة حيثما أمكن.

السيدة برودهيرست إستيفال (فرنسا) (*تكلمت بالفرنسية*): أشكر ممثلة مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية على إحاطتها. وأرحب أيضا بحضور وزير خارجية أرمينيا بيننا اليوم. وأود أن أشدد على ثلاث نقاط.

أولا، تتسبب القيود ومنع حركة المرور على الممر الذي يربط بين أرمينيا وناغورنو – كاراباخ، وهو أمر مستمر منذ أكثر من ثمانية أشهر، في أزمة إنسانية. ولا يزال حصار أذربيجان لممر لاتشين يعزل سكان ناغورنو – كاراباخ عن بقية العالم دون أي مبرر مشروع لحالة تتعارض مع مبادئ القانون الدولي الإنساني. وإلى جانب انقطاع إمدادات الغاز والكهرباء ونضوب الموارد المائية والصعوبات التي يواجهها السكان في الحصول على البذور ونقص الوقود، وكلها تعوق العمل الزراعي، فإن تلك الحالة تتدهور الآن إلى مستوى أزمة إنسانية. وبات خطر المجاعة والنقص الواسع النطاق، بما في ذلك الأدوية، وشيكا.

وتعرب فرنسا عن أسفها لعرقلة قافلة المعونة الإنسانية التي أرسلتها السلطات الأرمينية في تموز/يوليه في محاولة لمعالجة الحالة المأساوية. والقيود والعقبات المفروضة على أنشطة اللجنة الدولية للصليب الأحمر والجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني والتي تنتهك القانون الدولي غير مقبولة. ونظرا لخطورة الحالة الإنسانية، تدعو فرنسا إلى الاستعادة الفورية وغير المشروطة لحرية حركة السلع والأشخاص والبضائع على طول ممر لاتشين في كلا الاتجاهين وإمداد السكان بالغاز والكهرباء دون انقطاع.

وبعد جلستنا المفتوحة الأخيرة (انظر S/PV.9228)، أصدرت محكمة العدل الدولية أمرا في 22 شباط/فبراير 2023 متضمنا تدابير تحفظية ملزمة ويقتضي من أذربيجان أن تتخذ، وفقا لالتزاماتها بموجب الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، جميع التدابير الممكنة المتاحة لها لكفالة حركة الأشخاص والمركبات والبضائع دون عوائق على طول ممر لاتشين في كلا الاتجاهين. وفي أمرها المؤرخ 6 تموز/يوليه 2023، الذي يشير إلى هشاشة الحالة بين الطرفين، أكدت المحكمة ضرورة التنفيذ الفعال للتدابير المشار إليها في أمرها الصادر في شباط/فبراير. وإذ تعرب عن تأييدها للبيان الذي أصدره الأمين العام في 2 آب/أغسطس (SG/SM/21896)، تدعو فرنسا أذربيجان مرة أخرى إلى الامتثال لالتزاماتها الدولية، ولا سيما تنفيذ التدابير التحفظية التي أشارت بها محكمة العدل الدولية.

ونظرا لخطورة الحالة، تشيد فرنسا بعمل اللجنة الدولية للصليب الأحمر على أرض الواقع. وسنزيد دعمنا لأنشطتها، وندعو إلى السماح

بوصول المنظمات الإنسانية ووكالات الأمم المتحدة إلى السكان المعنيين فوراً وبحرية ودون عوائق، وإعادة فتح ممر لاتشين. وتظل فرنسا أيضا ملتزمة التزاما كاملا بتعزيز سلام دائم وعادل في المنطقة. ولذلك، ندعو إلى استئناف المفاوضات الرامية إلى حل جميع المسائل المعلقة، بما في ذلك الحقوق والضمانات لسكان ناغورنو – كاراباخ. ولا يمكن تحقيق ذلك إلا من خلال الحوار دون أي استخدام للقوة أو التهديد بها. وستواصل فرنسا، إلى جانب الاتحاد الأوروبي، الإسهام في الجهود الرامية إلى تعزيز الحوار بين أرمينيا وأذربيجان. ونؤيد بشكل كامل جهود الوساطة التي يقودها الاتحاد الأوروبي ونشارك فيها بنشاط من أجل تعزيز عملية التطبيع.

وسنؤيد السعي إلى إحراز تقدم بشأن جميع المواضيع قيد التفاوض، ولا سيما مشروع معاهدة السلام وتعليم الحدود والمسائل الإنسانية وفتح طرق الاتصالات. وتضع فرنسا نفسها تحت تصرف الطرفين للإسهام في تحقيق تلك الأهداف، بالتنسيق مع جميع الشركاء وأصحاب المصلحة.

السيد إيشيكاني (اليابان) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر السيدة ووسورنو، مديرة شعبة العمليات والدعوة في مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، على إحاطتها.

وقد أحطنا علما بالرسالتين الموجهتين من أرمينيا وأذربيجان اللتين عُممتا على أعضاء مجلس الأمن. وتقدم دفوع الجانبين تفسيرات مختلفة. ومع ذلك، يجب أن تكون حماية سبل العيش المحلية على رأس الأولويات. ويجب ألا تتعرض حياة الفئات الأكثر ضعفا، بمن فيهم المرضى والمصابون بأمراض مزمنة أو العجزة أو المسنون، فضلا عن النساء والأطفال، للتهديد.

ونود أن نشدد على قلق الأمين العام إزاء التقارير التي تفيد باستمرار التحديات التي تواجه حرية التنقل على طول ممر لاتشين وتدهور الحالة الإنسانية على أرض الواقع. وتواجه اللجنة الدولية للصليب الأحمر حاليا صعوبات في إيصال المساعدات الإنسانية إلى السكان المدنيين عبر ممر لاتشين أو أي طرق أخرى.

وتدعو صانعي القرار المعنيين إلى السماح لها باستئناف عملياتها الإنسانية الأساسية في المنطقة. يجب ألا تكون هناك عوائق أمام إمكانية وصول المنظمات الدولية للمساعدة الإنسانية. نحث جميع الأطراف على السماح بالوصول في أقرب وقت ممكن. بالإضافة إلى ذلك، أشارت محكمة العدل الدولية في 22 شباط/فبراير إلى اتخاذ تدابير مؤقتة تتعلق بضمان حركة الأشخاص والمركبات والشحنات من دون عوائق على طول ممر لاتشين في كلا الاتجاهين. نكرر موقفنا الثابت ومؤداه أنه يجب التمسك بسيادة القانون ويجب على كل دولة الامتثال للقانون الدولي، بما في ذلك ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي الإنساني.

إن التوصل إلى تسوية نهائية للنزاع بين أذربيجان وأرمينيا أمر في غاية الأهمية لتحقيق السلام والاستقرار في منطقة القوقاز. وينبغي لمجلس الأمن، المكلف بصون السلام والأمن الدوليين، أن يلتزم بهذه المسألة. والحوار بين أرمينيا وأذربيجان مهم. ونأمل أن يسمح بحل المسائل المتعلقة بنزاعهما سلميا ووفقا للقانون الدولي.

السيد بواتنغ (غانا) (*تكلم بالإنكليزية*): استهل بياني بشكركم، سيدتي الرئيسة، على الدعوة إلى عقد هذه الجلسة بشأن الحالة في ناغورني كاراباخ. لقد استمعنا باهتمام إلى الإحاطة التي قدمتها السيدة إديم ووسورنو، مديرة العمليات في مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، ونريد أن نشجع على تعزيز مشاركة الأمم المتحدة من أجل دعم الأطراف في إيجاد حل دائم للنزاع الذي طال أمده والذي لا يزال يدمر السلام في المنطقة.

إزاء خلفية التوترات الجديدة وخطاب الكراهية والخطاب الخطير فيما يتعلق بالحالة، نرحب بمشاركة وزير خارجية أرمينيا وممثل أذربيجان في جلسة اليوم، ونتطلع إلى الاستماع إلى آرائهما، التي نأمل أن تساعد المجلس في جهوده للتصدي للتحديات الرئيسية. ونرحب أيضا بمشاركة ممثل تركيا وممثل وفد الاتحاد الأوروبي لدى الأمم المتحدة في الجلسة. من الحتمي أن تطالب رسائلنا اليوم الطرفين بالمشاركة مشاركة مجدية في جميع العمليات الإقليمية والمتعددة

الأطراف من أجل حل النزاع سلميا، استنادا إلى مبادئ راسخة ومقبولة للطرفين. في هذا الصدد، ننوه بالجهود السابقة التي بذلتها الجهات الفاعلة الإقليمية، بما في ذلك وقف إطلاق النار المعلن عنه في البيان الثلاثي الذي اتفق عليه قادة أرمينيا وأذربيجان والاتحاد الروسي في 9 تشرين الثاني/نوفمبر 2020، ونشدد على الحاجة الملحة إلى التزام الأطراف مجددا بتنفيذه تنفيذا كاملا.

كما أكدنا سابقا، نشجع جهود الوساطة الدولية القوية، ووضع صيغة مناسبة لها ودعمها، للمساعدة على امتصاص مشاعر العداء الشديد والريبة والسخط المتبادلة بين الطرفين وتيسير عملية سياسية فعالة من أجل إحلال السلام. نشجع دور المساعي الحميدة للأمين العام، ونحث على إعادة تنشيط مشاركة الرؤساء المشاركين لمجموعة مينسك التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، ونحيط علما بالدور الإيجابي الذي اضطلعت به منظمة معاهدة الأمن الجماعي. علاوة على ذلك، نشجع الطرفين على التأييد الكامل لجهود الوساطة والمحادثات الجارية تحت رعاية مجلس الاتحاد الأوروبي. نعتقد أن نتائج تلك المناقشات، بما في ذلك تعيين الحدود وترسيمها، ستساعد في تخفيف حدة التوترات، وتيسير تطبيع العلاقات، وتمهيد الطريق للتفاوض على معاهدة سلام مستقبلية بين أرمينيا وأذربيجان. نرى أن المواجهة العسكرية المفتوحة والحرب لا تخدمان مصالح أحد، بما في ذلك مصالح الطرفين، بل تؤديان إلى تفاقم معاناة المدنيين، ولا سيما النساء والأطفال والمسنين وغيرهم من الفئات الضعيفة من السكان.

في هذا الصدد، من المهم أن نعمل مع جميع الأطراف والجهات الفاعلة المعنية لضمان إمكانية وصول الجهات الفاعلة الإنسانية إلى سكان المنطقة بدون عوائق، فضلا عن حصول الناس على السلع والخدمات. وممر لاتشين وغيره من الطرق المقبولة والعملية حيوية في ذلك المسعى تشكل حلقة وصل حاسمة في ضمان الحق في الحصول على الرعاية الصحية والخدمات والسلع الأساسية، وفي حرية التنقل. لذلك، نحث على التنفيذ الفعال لأوامر محكمة العدل الدولية، بما فيها الأمر الصادر في 22 شباط/فبراير الذي أعيد تأكيده في 6 تموز/يوليه، والمتعلق بالتدابير الرامية إلى ضمان حركة الأشخاص والمركبات والبضائع بدون عوائق على طول ممر لاتشين في كلا الاتجاهين. نؤكد من جديد أن الأعمال التي يمكن أن تؤدي إلى حدوث كارثة إنسانية وتعرض المدنيين للخطر بلا داع، تقوض قيمنا المشتركة وتنتهك المعايير الدولية، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان.

من أجل إحلال السلام والأمن الدوليين، ندعو الطرفين إلى وقف تصعيد الحالة فورا وضمان أمن جميع المجموعات العرقية وحقوقها وحرياتها وحق جميع النازحين الآخرين في العودة إلى ديارهم. أخيرا، يجب على الطرفين أن يحترما التزاماتهما بالامتناع عن القيام بأعمال تزيد انعدام الثقة وتقوضها وتعقد الجهود الرامية إلى إيجاد تسوية ودية لهذا النزاع الدوري.

السيد خوجة (ألبانيا) (*تكلم بالإنكليزية*): اسمحوا لي أن أشكر السيدة وسورنو على إحاطتها.

منذ آخر جلسة لمجلس الأمن بشأن هذه المسألة في كانون الأول/ديسمبر من العام الماضي (انظر S/PV.9228)، حدثت تطورات جديدة، بعضها إيجابي ومشجع جدا. نرحب بتكثيف عملية التطبيع بين أرمينيا وأذربيجان ونشيد به. في أعقاب المفاوضات التي عقدت في الولايات المتحدة في أوائل أيار/مايو حول معاهدة السلام، عقد قادة البلدين اجتماعات في بروكسل وعواصم أوروبية أخرى. لقد أكد زعيما أرمينيا وأذربيجان من جديد علنا التزامهما الراسخ بإعلان ألما – آتا لعام 1991 وبالسلامة الإقليمية لبلديهما. وبالنظر إلى ماضيهما الصعب، فإن التزام البلدين الراسخ باحترام سيادة كل منهما وسلامته الإقليمية بوصفهما جارين، واستعدادهما للتعامل مع نزاعاتهما وحلها بالوسائل السلمية، على أساس احترام ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، يكتسيان أهمية قصوى.

نرحب بالتزام الطرفين بخطة تفاوض طويلة الأجل للتوصل إلى اتفاق سلام شامل، وكما ذكر شارل ميشيل، رئيس المجلس الأوروبي، قبل شهر تحديدا، فإن الجهود الحالية تمثل "إحدى أكثر مراحل المفاوضات شمولا ونشاطا بين أرمينيا وأذربيجان". في ذلك الصدد،

نرحب بخطط بناء خط للسكك الحديدية، وينبغي العمل عليه بدون تأخير. ونتعشم قبول الطرفين لذلك العرض بسرعة والاتحاد الأوروبي على استعداد للمساهمة ماليا في المشروع. ويمكن أن يكون إنشاء خط سكة الحديد تدبيرا قويا لبناء الثقة ويرمز إلى التعاون في تعزيز المصالح المشتركة، ويرسي الأساس لمزيد من التعاون الدبلوماسي والاقتصادي بين أرمينيا وأذربيجان. نرى أن هذا ما يحتاج إليه كلا البلدين، وما يستحقه سكانهما وما يجب أن تحصل عليه المنطقة.

ندرك جيدا أن الطريق لا يزال شاقا ووعرا وأن عددا من المشاكل لا يزال قائما. وكما رأينا في مختلف التقارير وكما سمعنا من السيدة وسورنو، يواصل الطرفان الإعراب عن قلقهما الشديد، واستمرت التوترات بالقرب من الحدود بين أرمينيا وأذربيجان، وهناك مسائل مهمة معلقة تسترعي اهتماما خاصا ومستمرا. إننا نتابع بشكل وثيق التطورات الأخيرة المتعلقة بممر لاتشين. ونشير إلى أن مواقف البلدين حيال هذه المسألة تختلف اختلافا حادا. ففي الفترة من كانون الثاني/يناير إلى آب/أغسطس من هذا العام، وجه كلا الطرفين ما يقرب من 60 رسالة إلى مجلس الأمن. بينما يسرد كل طرف روايته الخاصة بشأن الحالة، ثمة جانب أكثر إثارة للدهشة من أي جانب آخر، ألا وهو انعدام الثقة العميق بين الطرفين بشأن أفضل السبل للتعامل مع حالة المواطنين الأذربيجانيين المنحدرين من أصل أرمني الذين يعيشون في البلد، وتمس الحاجة إلى التئام الطرفين والعمل بإخلاص لتسوية جميع المسائل ذات الصلة.

ونؤكد من جديد موقفنا المبدئي المتمثل في ضرورة عدم تسيس الاحتياجات الإنسانية أو استخدامها لتكرار مظالم أخرى. والطريقة الوحيدة للتعامل مع الاحتياجات الإنسانية في أي مكان، بما في ذلك في منطقة ناغورنو – كاراباخ، هو تلبيتها.

ونحن على ثقة تامة بأن هناك مجالا كافيا لإجراء مناقشة مفتوحة وجادة حول جميع المسائل المتعلقة بالشواغل الإنسانية المعرب عنها وحرية التنقل عبر ممر لاتشين، بما في ذلك استكشاف الخيارات الأخرى الممكنة، من ناحية، وأي شواغل أمنية مشروعة، من ناحية أخرى. ونرى أنه عندما تكون المسائل الإنسانية على المحك، يجب القيام بكل ما هو ممكن واستكشاف كل خيار متاح. بما في ذلك، في هذا السياق، استخدام طرق أخرى، مثل الطريق المقترح من أغدام إلى خانكندي، بغية تحقيق الغرض الوحيد ذاته، وهو الاستجابة بسرعة ومسؤولية للاحتياجات وإيصال البضائع إلى المنطقة. ونشجع بقوة الجهود التي يبذلها الجانبان لكفالة تلبية احتياجات السكان.

وعلى نطاق أوسع، نرى أنه ينبغي للطرفين أن يعملا بنفس الشعور بالإلحاح لمعالجة جميع المسائل الأخرى – وهي ترسيم الحدود وإزالة الألغام منها وتجريدها من السلاح – من خلال التعاون بحسن نية بغية توفير الشعور اللازم بالأمن وتفادي وقوع الحوادث والعوارض التي قد تؤدي بسرعة إلى تصعيد التوترات وإثارة الاشتباكات نظرا لعدم استقرار الحالة. وينبغي للطرفين تجنب التكهنات غير الضرورية والخطاب المتصاعد الحدة، وعليهما أن يعملا في المقام الأول على تحقيق الهدف الرئيسي، وهو إحراز تقدم نحو بناء مستقبل قائم على التعاون والصداقة.

ونعلم أنه ليس بالإمكان التغلب على إرث 30 عاما من النزاع المجمد المؤلم بين عشية وضحاها، ولكن يجب الاستفادة بصورة كاملة من الحقائق الجديدة والتصميم الذي أبداه الطرفان مؤخرا. وبكل ود وصدق، نحث الطرفين على العمل معا من أجل تعزيز التعاون وإجراء المزيد من الاتصالات على مختلف المستويات واتخاذ خطوات لزيادة الثقة وللمساعدة في معالجة جميع المسائل، بدلا من التنافس في لعبة تبادل اللوم التي لا تفضي إلى أي نتيجة على صعيد التواصل. وينبغي ألا يعوق أي شيء هذا النهج، الذي نرى أنه السبيل الوحيد المفضي إلى خلق واقع جديد وإيجابي في العلاقات بين أرمينيا وأذربيجان. وفي هذا الصدد، نشجع أيضا إجراء محادثات مباشرة بين ممثلي الطائفة الأرمنية في أذربيجان والحكومة.

وأود أن أؤكد من جديد أهمية اتباع طريق الدبلوماسية كونه السبيل الأفضل للمضي قدما والتغلب على الإرث المرير الذي خلفه النزاع الذي أبقى شعبي بلدين متجاورين منفصلين وما يترتب عن ذلك من عواقب وخيمة. للقد حان الوقت للاستثمار فيما يحقق المنفعة المشتركة.

السيد غنغ شوانغ (الصين) (*تكلم بالصينية*): أشكر المديرة ووسورنو على إحاطتها. وأرحب أيضا بمعالي السيد أرارات ميرزويان، وزير خارجية أرمينيا، وممثل أذربيجان، في جلسة اليوم.

تحيط الصين علما بالرسالتين الأخيرتين الموجهتين من أرمينيا إلى رئيس مجلس الأمن ومن أذربيجان إلى الأمين العام بشأن الحالة في ممر لاتشين. ونحيط علما أيضا بالبيان الذي أدلى به مؤخرا المتحدث باسم الأمين العام (SG/SM/21896).

ما فتئت الصين تتابع عن كثب تطورات الحالة، وهي تدعو باستمرار إلى تسوية المنازعات المتصلة بممر لاتشين من خلال الحوار والتشاور. ونأمل، ونعتقد أيضا، أن الطرفين المعنيين سيحلان جميع المسائل على النحو الملائم، بما في ذلك الحالة الإنسانية، من خلال الجهود الدبلوماسية.

إن أرمينيا وأذربيجان جارتان. ويصب تحقيق الأمن والتنمية بشكل مشترك من خلال التعاون في المصلحة الأساسية للبلدين. وفي السنوات الأخيرة، أصدرت أرمينيا وأذربيجان وروسيا تباعا أربعة بيانات مشتركة، اتخذت فيها ترتيبات، في جملة أمور، لوقف الأعمال العدائية والتعاون في مجالي الاقتصاد والنقل ومعالجة المسائل الحدودية، على الترتيب. وفي الآونة الأخيرة، أجرت أرمينيا وأذربيجان سلسلة من المباحثات والحوارات من خلال وساطة الأطراف المعنية، وهو ما يدل على ما يبديه البلدان من إرادة سياسية وما يتخذانه من إجراءات ملموسة لحل المسائل الخلافية سلميا بالطرق الدبلوماسية.

ونشجع أرمينيا وأذربيجان على مواصلة إيجاد أرضية مشتركة استنادا إلى البيانات المشتركة الأربعة والجهود التي بُذلت في الفترة الأخيرة وبوساطة الأطراف المعنية، بما فيها روسيا، وعلى حل منازعاتهما على النحو الواجب، وفقا لمبادئ القانون الدولي المعترف بها عالميا والقواعد التي تحكم العلاقات الدولية. وتؤيد الصين أي جهود دبلوماسية تسهم في تحقيق هذا الهدف، كما أنها ستضطلع بدور بنَّاء في هذا الصدد.

السيدة غات (مالطة) (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر المديرة ووسورنو على إحاطتها.

تشعر مالطة بقلق بالغ إزاء الحالة في منطقة ناغورنو – كاراباخ، بما في ذلك الحالة الإنسانية التي تفاقمت جراء الحصار المفروض على ممر لاتشين. ومن المؤسف أن المواطنين في المنطقة لا يزالون محرومين من السلع الأساسية مثل الغذاء والدواء والوقود، مما أثر على سير العمل في المؤسسات الطبية والتعليمية. وتدعو مالطة إلى الإنهاء الفوري وغير المشروط لهذا الحصار.

إن تداعيات هذه الحالة على السكان المحليين وعدم إمكانية إيصال المساعدات الإنسانية إلى المنطقة أمران خطيران وستزداد الحالة سوءا بمرور الوقت، إذا لم يكن هناك شكل من أشكال الانتصاف أو الجبر. وتمس الحاجة إلى السماح بإيصال المساعدات الإنسانية دون عوائق. ونناشد السلطات الأذربيجانية أن تعيد إتاحة حرية الوصول إلى منطقة ناغورنو – كاراباخ وأن تمتنع عن ارتكاب المزيد من الانتهاكات للبيان الثلاثي الصادر في 9 تشرين الثاني/نوفمبر 2020 والقانون الدولي الإنساني والأوامر الصادرة عن محكمة العدل الدولية. ونحيط علما أيضا بالاستعداد الذي أبدته السلطات الأذربيجانية لتوريد البضائع عن طريق مدينة أغدام. غير أنه لا ينبغي أن يُنظر إلى ذلك على أنه بديل لإعادة فتح ممر لاتشين.

وتدعو مالطة إلى وقف تصعيد الحالة فورا وتأكيد أهمية المصالحة بين الطرفين بغية الحيلولة دون التسبب في صعاب لا لزوم لها وخسائر لا داع لها في الأرواح. ويجب أن تتاح إمكانية الحصول على السلع الأساسية والضرورية بسهولة للجميع، لا سيما أفراد الفئات الأضعف في المجتمع، بمن فيهم النساء والأطفال وكبار السن والأشخاص ذوو الإعاقة، الذين ينبغي حمايتهم بشكل فعال وإعطاء الأولوية لسلامتهم. وكثيرا ما تواجه النساء والفتيات المشردات داخليا أو اللاتي يعشن أوضاعا شبيهة بأوضاع اللاجئين أشكالا متداخلة من التمييز، كما أن فرص حصولهن على التعليم والعمل والرعاية الصحية والسكن محدودة ولا تتوفر لهن الحماية الكافية من العنف القائم على النوع الاجتماعي. وتؤمن مالطة إيمانا راسخا بأن إمكانية إيصال المساعدات الإنسانية يجب ألا تُسيس تحت أي ظرف من الظروف من جانب أي من الجهات الفاعلة المعنية، وهي تواصل دعم العمل الذي تضطلع

به اللجنة الدولية للصليب الأحمر في المنطقة والمنظمات النسائية المحلية التي تقدم خدمات لضحايا العنف المنزلي وتوفر خدمات الدعم النفسي والاجتماعي والمنتجات الصحية ومواد النظافة الصحية، ونشيد بذلك العمل.

وتظل مالطة ملتزمة التزاما كاملا بالإسهام في إجراء حوار بنَّاء بين أرمينيا وأذربيجان وتجاه تحقيق السلام والاستقرار الدائمين في جنوب القوقاز. ونؤيد تدابير بناء الثقة التي تتخذها القيادتان الأرمينية والأذربيجانية على حد سواء للتغلب على الخلافات وضمان سلامة وأمن المواطنين في المنطقة. ولا تزال المرأة الأرمنية بكل تنوعها مهمشة في جميع مراحل عمليات السلام وإعادة الإعمار. والحوار الشامل للجميع والمساعي الدبلوماسية هما السبيل الوحيد لكفالة التوصل إلى تسوية سلمية للحالة وضمان نتيجة تصب في مصلحة الناس. وفي هذا السياق، تشجع مالطة التفاعل المباشر بين الجانبين بغية التوصل إلى حل سريع للنزاع.

وتؤكد مالطة من جديد دعمها للتوصل إلى حل تفاوضي وشامل لنزاع ناغورنو – كاراباخ، كما تؤيد الجهود التي تبذلها مجموعة مينسك التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا سعيا إلى تحقيق هذا الهدف. وتجدر الإشادة بقوة بما يضطلع به الاتحاد الأوروبي من عمل مستمر في تيسير حل المسائل سلميا بين الجانبين. فالسبيل الناجع الوحيد للمضي قدما يكمن في مواصلة العمل معا للتغلب على الخلافات وكفالة سلامة وأمن المواطنين في المنطقة.

في الختام، تكرر مالطة دعوتها إلى الرفع الفوري للحصار المفروض على ممر لاتشين وإعادة حرية تنقل الأشخاص وحركة البضائع في منطقة ناغورنو – كاراباخ في كلا الاتجاهين. ونواصل دعمنا الكامل للجهود الرامية إلى تحقيق السلام والأمن والازدهار بصورة مستدامة.

السيد هاوري (سويسرا) (*تكلم بالفرنسية*): تشكر سويسرا السيدة ووسورنو على إحاطتها وتعرب عن تقديرها للعمل الذي لا غنى عنه الذي يضطلع به مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية. ونرحب بمعالي السيد أرارات ميرزويان، وزير خارجية أرمينيا، وممثلي أذربيجان وتركيا والاتحاد الأوروبي في جلسة اليوم.

تؤيد سويسرا التوصل إلى تسوية سلمية للخلافات بين أرمينيا وأذربيجان، كما تشيد بالجهود التي يبذلها الطرفان وعدة جهات دبلوماسية فاعلة في هذا الصدد. ونأسف لتجدد التوترات الذي لوحظ خلال الأشهر القليلة الماضية. وفي هذا السياق، نشعر بقلق بالغ إزاء زيادة تدهور الحالة الإنسانية في أعقاب القيود المفروضة على الوصول عبر ممر لاتشين. ويجد النساء والرجال والأطفال أنفسهم في موقف يزداد صعوبة حيث يواجهون نقصا في الأدوية والمنتجات الأساسية لبقائهم على قيد الحياة. وللقيود المفروضة على الوصول تأثير بالغ على الفئات الأضعف، لا سيما الأطفال والمرضى وكبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة والنساء الحوامل. إن هذه الحالة لا يمكن الدفاع عنها ويجب حلها من دون تأخير.

ومن المهم للغاية استعادة حرية مرور المدنيين والسلع الأساسية. وندعو جميع الأطراف إلى الالتزام بالاتفاقات التي يجسدها البيان الثلاثي المؤرخ 9 تشرين الثاني/نوفمبر 2020. وقد دعت محكمة العدل الدولية أذربيجان إلى اتخاذ جميع التدابير المتاحة لها لضمان حركة الأشخاص والمركبات والبضائع من دون عوائق على طول ممر لاتشين في كلا الاتجاهين. وندعو إلى الامتثال لأحكام المحكمة.

وبالإضافة إلى ذلك، يجب على الأطراف اتخاذ خطوات عاجلة لتسهيل وصول الجهات الفاعلة الإنسانية الآمن والسريع ومن دون عوائق إلى المدنيين المحتاجين، على النحو الذي يقتضيه القانون الدولي الإنساني. ونضم صوتنا إلى النداء الذي وجهته اللجنة الدولية للصليب الأحمر إلى الأطراف في 25 تموز/يوليه للتوصل إلى توافق إنساني في الآراء لضمان وصول المعونة الإنسانية غير المتحيزة إلى من يعتمدون عليها. فيجب أن تكون اللجنة الدولية قادرة على استئناف عملياتها الإنسانية في المنطقة من دون عوائق.

ونقدر الجهود الدبلوماسية التي تبذل لتحقيق سلام دائم بين أرمينيا وأذربيجان. ويظل السعي إلى إجراء حوار بناء وتنفيذ الاتفاقات

على الأرض، على أساس احترام السيادة والسلامة الإقليمية فضلا عن حماية حقوق الأقليات، أمرا أساسيا لبناء الثقة من أجل التوصل إلى حل طويل الأجل. وندعو الأطراف إلى اتخاذ تدابير لخفض التصعيد وتكثيف جهودها لتطبيع العلاقات والتوصل إلى معاهدة سلام. وتبقى سويسرا على استعداد لتعزيز تلك الجهود من خلال مساعيها الحميدة إذا رغب الطرفان كلاهما في ذلك.

ويجب علينا أن نفعل كل ما في وسعنا، كمجلس، لدعم الجهود الرامية إلى حل الخلافات المتبقية سلميا ومنع وقوع كارثة إنسانية.

السيد بيريس لوس (إكوادور) (*تكلم بالإسبانية*): أشكر مديرة العمليات والدعوة في مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، السيدة إديم ووسورنو، على إحاطتها. وأنوه بحضور وزير خارجية أرمينيا وممثلي أذربيجان وتركيا والاتحاد الأوروبي.

وتحيط إكوادور علما برسالتي أرمينيا وأذربيجان بشأن الحالة في ممر لاتشين، اللتين عممتا في مجلس الأمن في 11 و 14 آب/أغسطس، على التوالي. ونشير مع القلق إلى الإحاطات بشأن المشاكل المتعلقة بحرية التنقل في ممر لاتشين، التي تؤثر تأثيرا خطيرا على الحالة الإنسانية وتهدد بزعزعة استقرار المنطقة.

وتثير آثار هذه الحالة على توفير الضروريات الأساسية، مثل الأغذية والأدوية، للسكان المحليين قلقا بالغا. وندعو الطرفين إلى الامتثال للاتفاقات الواردة في البيان الثلاثي الصادر في 9 تشرين الثاني/نوفمبر 2020، بدءا بوقف إطلاق النار بوساطة روسية، واتخاذ خطوات عاجلة لتسهيل وصول المساعدات الإنسانية إلى السكان المدنيين.

ونعيد تأكيد موقف إكوادور بأنه يجب على الأطراف في جميع الحالات أن تمتثل لأوامر وقرارات الجهاز القضائي الرئيسي لهذه المنظمة. ولذلك، فإننا نذكر بأوامر محكمة العدل الدولية بشأن هذه القضية، بما في ذلك أمران صادران في شباط/فبراير وتموز/يوليه، فيما يتعلق بالتدابير الرامية إلى ضمان حركة الأشخاص والمركبات والشحنات من دون عوائق على طول ممر لاتشين في كلا الاتجاهين.

ونحث الأطراف على التعجيل بجهود السلام المرتكزة على حقوق الإنسان والامتناع عن أي أعمال يمكن أن تؤدي إلى تفاقم التوترات وتدهور الحالة الإنسانية والأمنية للسكان المدنيين.

وتأمل إكوادور أن تستمر جهود التفاوض بحثا عن حل مستدام للنزاع يسمح بتخفيف حدة التوترات، ويفي بالاتفاقات التي تم التوصل إليها في عام 2020، ويكفل التنقل الحر والآمن عبر ممر لاتشين. وتحقيقا لتلك الغاية، نعيد تأكيد دعمنا لتنشيط وتعزيز جهود السلام في إطار مجموعة مينسك التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا وفي جميع الأطر والمبادرات والأدوات المتاحة للتسوية السلمية، بما في ذلك جهود السلام التي يبذلها الاتحاد الأوروبي.

السيدة الحفيتي (الإمارات العربية المتحدة): بداية، أشكر السيدة وسورنو على إحاطتها الوافية، وأرحب بمشاركة معالي وزير خارجية أرمينيا وممثلي كل من أذربيجان وتركيا والاتحاد الأوروبي في هذه الجلسة.

تتابع دولة الإمارات عن كثب تطورا ت الوضع على الحدود بين أرمينيا وأذربيجان، وأُحيطَت علما بالرسائل الموجهة خلال الأسبوع الماضي من أرمينيا إلى رئيس مجلس الأمن، وكذلك من أذربيجان إلى الأمين العام، بشأن التطورات في المنطقة. كما أُحطنا علما ببيان الأمين العام الصادر في الثاني من آب/أغسطس (SG/SM/21896)، إذ نثمن دعوتَه لتسهيل مرور المساعدات الإنسانية لمن هم في أمس الحاجة إليها. ونُشير هنا إلى دو ر الأمم المتحدة في تقديم المساعدة الإنسانية على النحو المنصوص عليه في قراري الجمعية العامة 182/46 و 114/58.

ويشدد بلدي، في هذا الصدد، على ضرورة توفير السلع الأساسية كالغذاء والأدوية والوقود وضمان وصولها إلى المحتاجين، وكذلك توفير المساعدة والرعاية الطبية اللازمة، وفي الوقت المناسب. ولا تفوتنا الإشادة بجهود اللجنة الدولية للصليب الأحمر والترحيب باستئناف عمليات الإجلاء الطبي.

لا يزال يساورنا القلق إزاء التوترات بين أرمينيا وأذربيجان، وندعو مجددا جميع الأطراف إلى وقف التصعيد وضبط النفس، من خلال

الابتعاد عن الإجراءات الأحادية الجانب أو الخطابات التي قد تُسفر عنها عواقب إنسانية وخيمة، أو تعرقل التوصل إلى سلام دائم. ولذلك ندعو إلى أن يواصل الطرفان حل الخلافات عبر الحوار السلمي ومن خلال القنوات الدبلوماسية وبما يتماشى مع مبادئ القانون الدولي واستنادا إلى الأعراف الدولية وميثاق الأمم المتحدة.

وتشجع دولة الإمارات، في هذا السياق، أرمينيا وأذربيجان على مواصلة المشاركة البنّاءة وبحسن نية في جهود الوساطة الجارية، مسترشدين في ذلك بالاجتماعات الأخيرة ومن ضمنها التي عُقدت في كل من بروكسل وموسكو وواشنطن، لأهمية هذه الجهود في إرساء سلام دائم، إذ نتطلع إلى تحقيق تقدم ملموس في هذا الصدد والذي يحتاج إلى مساحة ليحقق ما يخدم مصالح وتطلعات الشعبين.

لقد آن الأوان لإحلال السلام. ومن خلال انخراطنا النشط مع أرمينيا وأذربيجان، ستواصل دولة الإمارات دعمها جميع الجهود التي تعزز الاستقرار والحوار والتعايش السلمي بين البلدين.

السيد أفونسو (موزامبيق) (*تكلم بالإنكليزية*): تشكر موزامبيق رئاسة الولايات المتحدة على عقد هذه الجلسة الهامة. ونعرب عن امتناننا لمديرة العمليات والدعوة في مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، السيدة إديم ووسورنو، على المعلومات بآخر المستجدات التي أطلعتنا عليها من فورها. فهي توفر المزيد من النظر المتعمق في الحالة الإنسانية الصعبة في منطقة ناغورني – كاراباخ.

ونرحب بمشاركة معالي السيد أرارات ميرزويان، وزير خارجية جمهورية أرمينيا، في هذه الجلسة. ونرحب كذلك بحضور ممثلي أذربيجان وتركيا ووفد الاتحاد الأوروبي لدى الأمم المتحدة.

لقد أحطنا علما بمضمون الرسالة المؤرخة 11 آب/أغسطس 2023 من البعثة الدائمة لجمهورية أرمينيا والرسالة المؤرخة 14 آب/أغسطس 2023 من البعثة الدائمة لجمهورية أذربيجان، وكلتاهما موجهتان إلى الأمين العام ورئيس مجلس الأمن. وتود موزامبيق في هذا الصدد أن تعرب عن قلقها البالغ إزاء الصعوبات المبلغ عنها التي وُوجِهَت في إيصال المساعدة الإنسانية إلى المحتاجين في منطقة ناغورنو – كاراباخ. ونعتقد أن المسؤولية الرئيسية لجميع الدول بموجب القانون الدولي الإنساني هي حماية المدنيين في حالات النزاع من خلال ضمان، في جملة أمور، توفير الخدمات الأساسية، بما في ذلك الغذاء والرعاية الصحية. ولذلك نحث أرمينيا وأذربيجان على ضمان حصول السكان الضعفاء على المعونة الإنسانية دون عوائق.

كما ندعو الأطراف المعنية إلى أن تظل ملتزمة بالاتفاقات التي تم التوصل إليها حتى الآن، بما في ذلك البيان الثلاثي الصادر عن أرمينيا وأذربيجان والاتحاد الروسي في 9 تشرين الثاني/نوفمبر 2020. والأهم من ذلك، نناشد الطرفين التقيد بقرارات محكمة العدل الدولية ذات الصلة بشأن هذه المسألة. ونعتقد اعتقادا راسخا بأن المسائل الثنائية بين البلدين يجب أن تحل بالوسائل الدبلوماسية بغية تعزيز الثقة المتبادلة والتوصل إلى حل سلمي ودائم للنزاع في ظل الاحترام الكامل لسيادتهما وسلامتهما الإقليمية واستقلالهما.

وتعلق موزامبيق أهمية كبيرة على دور الأطراف الفاعلة الإقليمية والدولية التي شاركت بنشاط في دعم وتيسير عملية السلام بين جمهورية أرمينيا وجمهورية أذربيجان. وفي هذا الصدد، نشجع مشاركتها المستمرة والنشطة في السعي إلى عودة الطرفين إلى المفاوضات وتجنب الأعمال القتالية من أجل المصالح العليا للسلام ولصالح حسن الجوار بين شعبيهما وبلديهما. ونقدر تقديرا عاليا استمرار المساعي الحميدة للأمين العام. وعلى نفس المنوال، نشجع بقوة جهود الوساطة من أجل السلام التي تبذلها مجموعة مينسك التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا والاتحاد الأوروبي من أجل تطبيع العلاقات بين أرمينيا وأذربيجان.

السيد كاريوكي (المملكة المتحدة) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر السيدة ووسورنو على الاستكمال المفيد للمعلومات. وأرحب أيضا بمشاركة وزير خارجية أرمينيا ميرزويان وممثلي أذربيجان وتركيا والاتحاد الأوروبي في هذه الجلسة.

لا تزال المملكة المتحدة تشعر بقلق بالغ إزاء التعطيل المستمر لممر لاتشين، وهو ما يهدد إمدادات الأدوية المنقذة للحياة والرعاية الصحية والسلع والخدمات الأساسية الأخرى، مما يؤدي إلى عواقب

إنسانية على السكان المحليين. لذلك من الأهمية بمكان احترام أمر محكمة العدل الدولية الصادر في شباط/فبراير 2023 لضمان التنقل دون عوائق على طول ممر لاتشين في كلا الاتجاهين. ونحث الطرفين بقوة على السماح للجنة الدولية للصليب الأحمر بالوصول عبر جميع الطرق المتاحة، بما في ذلك عبر ممر لاتشين، حتى تتمكن المنظمة من الاضطلاع بعملها الحيوي. ويجب على جميع الأطراف أن تمتنع عن تسييس المعونة الإنسانية من أجل تلبية احتياجات السكان المدنيين.

ونرحب ترحيبا حارا بالمفاوضات الجارية بوساطة دولية بين أرمينيا وأذربيجان من أجل التوصل إلى اتفاق سلام، والتي استضافها مؤخرا رئيس المجلس الأوروبي ميشيل في الشهر الماضي. ونرحب أيضا بجهود الولايات المتحدة في هذا الصدد، بمشاركة رفيعة المستوى من الوزير بلينكن. ونحث جميع الأطراف على مضاعفة جهودها في تلك المحادثات من أجل التوصل إلى تسوية دائمة. إن الدبلوماسية وحدها، بروح ميثاق الأمم المتحدة، هي التي ستقرب الجانبين من السلام.

السيد بوليانسكي (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): نشكر مديرة شعبة العمليات والدعوة في مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، السيدة ووسورنو، على إحاطتها.

يساورنا القلق إزاء استمرار الحصار المفروض على ممر لاتشين. وهناك حاجة الآن أكثر من أي وقت مضى إلى اتخاذ تدابير في الميدان لتهدئة الحالة المحيطة بناغورنو – كاراباخ في أقرب وقت ممكن، بما في ذلك رفع الحصار عن ممر لاتشين واستخدام طرق أخرى للمساعدة الإنسانية. ويبذل الاتحاد الروسي، بدعم من الجانبين، كل جهد ممكن لحل حالة الأزمة الراهنة في أقرب وقت ممكن وتيسير تطبيع العلاقات بين البلدين الصديقين لنا أذربيجان وأرمينيا بشكل عام. ونحن نبذل كل ما في وسعنا من خلال القنوات السياسية والدبلوماسية على جميع المستويات ومن خلال قوة حفظ السلام الروسية في الميدان لتجنب وقوع كارثة إنسانية في المنطقة. وما زلنا نشارك بنشاط مع جميع الأطراف المعنية لاستئناف الإيصال المستقر لإمدادات الأغذية والأدوية والسلع الأساسية الأخرى والكهرباء والغاز لناغورنو – كاراباخ على وجه السرعة.

تظل سلسلة التصريحات التي أدلى بها رئيس روسيا ورئيس أذربيجان ورئيس وزراء أرمينيا في الفترة من 2020 إلى 2022 هي خارطة الطريق الوحيدة للمصالحة بين باكو ويريفان. ولم تستنفد إمكانات الاتفاقات الثلاثية إلا بالكاد. وتتمثل جوانبها الرئيسية في تعيين الحدود الأرمينية – الأذربيجانية وترسيمها لاحقا بمساعدة الخبراء الروس؛ ورفع الحظر عن خطوط النقل في إطار مجموعة العمل الثلاثية، التي يشترك في رئاستها نواب رؤساء وزراء روسيا وأذربيجان وأرمينيا؛ وتمهيد الطريق نحو التفاوض على معاهدة سلام أرمينية أذربيجانية؛ وتعزيز الحوار بين البرلمانيين وقادة الرأي. وقد أُحرز بعض التقدم في كل مجال من هذه المجالات. وروسيا مصممة على مواصلة العمل لتحقيق تلك الغاية.

ولن يكون من الممكن تصور تحقيق المصالحة بين أرمينيا وأذربيجان ما لم تكن هناك ضمانات أمنية واضحة وموثوقة واحترام لحقوق سكان ناغورنو – كاراباخ، استنادا إلى المبادئ الدولية المعترف بها عالميا وبما يتماشى مع قوانين أذربيجان. ويستند هذا الأساس المنطقي إلى التأكيد المتكرر للاتفاقات الأخيرة بين زعيمي أرمينيا وأذربيجان بشأن اعتراف الجانبين المتبادل بالسلامة الإقليمية لكل منهما وفقا لإعلان ألما – آتا لعام 1991. وخلال المحادثات التي جرت بين وزراء خارجية روسيا وأذربيجان وأرمينيا في موسكو في 25 تموز/يوليه، اقترحنا حلولا توفيقية واقعية لتهدئة التوتر، وهو ما أخذه الجانبان بعين الاعتبار.

وسيترتب على ذلك فتح ممرات بالتوازي عبر أغدام ولاتشين للسماح بتنقل المدنيين والسلع غير العسكرية. ومن شأن ذلك أن يهيئ الظروف اللازمة للبدء المبكر في إجراء محادثات مباشرة بين الممثلين المفوضين للجهات الرسمية في باكو والسكان الأرمن في ناغورنو – كاراباخ. والالتزامات المتبادلة من الطرفين بالامتناع عن تسييس المسائل الإنسانية البحتة ليست أقل إلحاحا. ونثق بأن جميع المشاركين في العملية سيجدون الإرادة السياسية للتغلب على خلافاتهم بغية تخفيف محنة عشرات الآلاف من الناس الذين يعيشون في ناغورنو – كاراباخ وإقامة حوار دائم في صيغة باكو – ستيباناكيرت.

ونحن على استعداد للعمل مع جميع الجهات الفاعلة المسؤولة المهتمة بتطبيع حالة ناغورنو – كاراباخ والمصالحة الأرمينية – الأذربيجانية بشكل عام.

وينبغي للذين يؤيدون ذلك السيناريو حقا، استنادا إلى المصالح الأساسية للشعبين الأرمني والأذربيجاني، أن يضعوا جميع الاعتبارات الجيوسياسية والسياسية المحلية جانبا. وندعو أيضا إلى اتباع نهج مسؤول لاستخدام مجلس الأمن كمنبر في هذا السياق. وعلى أي حال، ينبغي حل هذه المشاكل بين باكو ويريفان، ولا يمكن لأي خطط وحلول مفروضة من الخارج أن تحل محل الحوار بينهما. ومن جانبنا، سنواصل تشجيع ذلك والعمل على تقريب الطرفين من التوصل إلى حل حقيقي يقوم على حسن الجوار، بما في ذلك عن طريق استخدام قدرات وحدة حفظ السلام الروسية.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): أدلي الآن ببيان بصفتي ممثلة الولايات المتحدة الأمريكية.

اسمحوا لي أن أبدأ بشكر المديرة ووسورنو على حضورها معنا هنا عصر اليوم.

تشعر الولايات المتحدة بالقلق إزاء الحالة الإنسانية في ناغورني – كاراباخ. ونشعر بقلق عميق إزاء إغلاق ممر لاتشين، الذي قطع وصول الناس إلى السلع الأساسية وأدى إلى تفاقم الحالة الإنسانية. ولا ينبغي أبدا أن يكون الحصول على الغذاء والدواء ولبن الأطفال والطاقة رهينة. ونحث حكومة أذربيجان على استعادة حرية الحركة عبر الممر حتى تتمكن المركبات التجارية والخاصة والمستخدمة في العمل الإنساني من الوصول إلى سكان ناغورني – كاراباخ. ونحيط علما أيضا بإمكانية التوصل إلى حل وسط بشأن تخصيص طرق إضافية للإمدادات الإنسانية ونفهم أنه منذ كانون الأول/ديسمبر، يسرت لجنة الصليب الأحمر الدولية عمليات النقل الطبي لأكثر من 700 شخص يحتاجون إلى الرعاية الطبية، وذلك بفضل شريان الحياة الحاسم للأفراد الضعفاء طبيا عبر ممر لاتشين. ويجب عدم إعاقة وصول المساعدات الإنسانية والمساعدة الإنسانية المحايدة وغير المتحيزة والإنسانية والمستقلة، بما في ذلك عمليات النقل الطبي، نقطة ومن أول السطر.

وأود أن أشدد على ضرورة أن يواصل الطرفان المحادثات الرامية للتوصل إلى حل سلمي دائم للنزاع وتطبيع العلاقات بين أرمينيا وأذربيجان. وتتطلب مناقشات السلام تلك من جميع الأطراف أن تمارس روح الإبداع والمرونة والحلول التوفيقية. وليكن كلامي واضحا. يجب أن يشمل السلام في المنطقة حماية حقوق وأمن الأفراد في ناغورني – كاراباخ. وتحث الولايات المتحدة على ضبط النفس والوقف الفوري لأي أنشطة تقوض عملية السلام، وتدعو جميع الأطراف إلى الوفاء الكامل بالتزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني. وعلى المجتمع الدولي أن يواصل المشاركة الدبلوماسية لتيسير الحوار والسلام الدائم والكريم. والمفاوضات حيوية لتحقيق سلام دائم، ونحن نؤيد أي صيغة تمكن أرمينيا وأذربيجان من مواصلة الحوار من أجل التوصل إلى حل سلمي للنزاع. ونشجع جميع الأطراف على الدخول في محادثات مباشرة، بما في ذلك بين المسؤولين في باكو وممثلي سكان ناغورني – كاراباخ. إن الولايات المتحدة ملتزمة بتعزيز مستقبل سلمي وديمقراطي ومزدهر لمنطقة جنوب القوقاز، وسنواصل المشاركة على الصعيدين الثنائي والمتعدد الأطراف مع جميع الشركاء للمساعدة في بناء ذلك المستقبل الأكثر إشراقا.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيسة المجلس.

أعطي الكلمة لوزير خارجية أرمينيا.

السيد ميرزويان (أرمينيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أشكر مجلس الأمن على عقد هذه الجلسة العاجلة لمناقشة الحالة الإنسانية في ناغورني – كاراباخ التي نجمت عن الحصار الذي دام ثمانية أشهر على ممر لاتشين، وهو الطريق الحيوي الذي يربط ناغورني – كاراباخ بأرمينيا والعالم الخارجي. وأنا هنا اليوم لألتمس دعم المجلس في الحفاظ على إمكانية التوصل إلى السلام العادل والشامل والاستقرار في منطقتنا، الأمر الذي قوضته أذربيجان بشكل خطير في سياق الكارثة الإنسانية على أرض الواقع في ناغورني – كاراباخ.

وخلال العامين الماضيين، وبمساعدة المجتمع الدولي، لم تدخر أرمينيا جهدا لإحلال السلام والاستقرار في منطقتنا، وأعتقد أنه لا تزال

لدينا اليوم فرصة لبلوغ ذلك الهدف. ولكن الحالة الإنسانية الراهنة في ناغورني – كاراباخ تنطوي على إمكانية كاملة لتفاقم آفاق السلام في منطقة جنوب القوقاز برمتها وخارجها. وأود اليوم أن أتناول تلك الحالة بمزيد من التفصيل، وأطلب إلى أعضاء المجلس أن يصدروا أحكاما لا تستند إلى مبررات قد يعتبرونها صحيحة أو خاطئة بل إلى قيم وحقائق.

يبدأ الإعلان العالمي لحقوق الإنسان بالاعتراف بالكرامة المتأصلة والحقوق المتساوية وغير القابلة للتصرف لجميع أعضاء الأسرة البشرية كأساس للحرية والعدالة والسلام في العالم. وبغض النظر عن المكان الذي يعيشون فيه، يحق لجميع البشر التمتع بحقوق الإنسان وكرامتهم، وينبغي معاملتهم بأكبر قدر ممكن من الاحترام والرعاية حتى في أوقات الحرب. وللأسف، حرم شعب ناغورني – كاراباخ من ذلك ووجد نفسه في حالة حصار كامل. وأود الآن أن أعرض الأحداث والحقائق والأرقام التي تبين الحقائق الراهنة في ناغورني – كاراباخ المحاصرة.

في 9 تشرين الثاني/نوفمبر 2020، تم التوقيع على بيان ثلاثي من قبل قادة أرمينيا وروسيا وأذربيجان. ووفقا للفقرة 6 منه:

”يظل ممر لاتشين (الذي يبلغ عرضه 5 كيلومترات)، والذي سيوفر اتصالا بين ناغورني كاراباخ وأرمينيا [...] تحت سيطرة قوات صنع السلام التابعة للاتحاد الروسي“.

في 12 كانون الأول/ديسمبر 2022، أغلقت أذربيجان ممر لاتشين بحجة وهمية للمخاوف البيئية. ومنذ ذلك الحين، أدى الاستنفاد التدريجي للمخزونات المحلية المحدودة في المنطقة إلى نقص حاد في الأغذية وإغلاق المتاجر. وقبل الحصار، كان حوالي 90 في المائة من جميع الأغذية المستهلكة يستورد من أرمينيا. ويوما بعد يوم، يحرم شعب ناغورني – كاراباخ من 400 طن من السلع الأساسية. ويوجد حاليا نقص حاد في الغذاء، بما في ذلك تغذية الأطفال والمواد الغذائية الأساسية مثل الدقيق والسكر، فضلا عن الأدوية والوقود. علاوة على ذلك، وبسبب نقص الوقود واستهداف أذربيجان للعمال، توقفت جميع الأعمال الزراعية تقريبا. ونتيجة لذلك، ظل ما يقرب من 000 10 هكتارا من الأراضي المجاورة لخط التماس غير مزروعة. وفي 20 كانون الأول/ديسمبر 2022، ناقش المجلس المسألة لأول مرة (انظر S/PV.9228)، ودعت الغالبية العظمى من أعضاء المجلس أذربيجان إلى رفع الحصار.

ومنذ كانون الأول/ديسمبر 2022، بشكل دوري، ومنذ آذار/مارس 2023، بشكل كامل – أي ما مجموعه حوالي 180 يوما – عطلت أذربيجان الإمداد الوحيد بالغاز الطبيعي إلى ناغورني كاراباخ. وقد ترتب على ذلك بالفعل عدد من العواقب الإنسانية السلبية، مثل تعطل عمل المستشفيات، والعملية التعليمية في المدارس ورياض الأطفال، وعمل المؤسسات والخدمات الاجتماعية ذات الأهمية الحيوية، وعدم قدرة الكثيرين على تدفئة منازلهم بالغاز، وعدم قدرة العديد من الأسر المعيشية على الحصول على الماء الساخن، فضلا عن الافتقار إلى الوقود اللازم للمركبات. ومنذ 9 كانون الثاني/يناير، أي أكثر من 210 أيام الآن، عطلت أذربيجان إمدادات الكهرباء عبر خط الجهد العالي الوحيد بين أرمينيا وناغورني – كاراباخ. ومع محدودية مصادر الكهرباء المحلية التي يمكن الاعتماد عليها منذ ذلك الحين، اضطرت ناغورني كاراباخ إلى تنفيذ انقطاع التيار الكهربائي المستمر مع بضع ساعات فقط من إمدادات الطاقة.

وفي 22 شباط/فبراير، أشارت محكمة العدل الدولية إلى تدبير مؤقت في القضية الجارية المتعلقة بتطبيق الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري (أرمينيا ضد أذربيجان)، يقضي بأن تقوم أذربيجان بما يلي:

”اتخاذ جميع التدابير اللازمة لضمان حركة الأشخاص والمركبات والبضائع من دون عوائق على طول ممر لاتشين في كلا الاتجاهين“،

وفي 23 نيسان/أبريل، أنشأت أذربيجان نقطة تفتيش في ممر لاتشين، في انتهاك لقرار المحكمة والبيان الثلاثي المؤرخ 9 تشرين الثاني/نوفمبر 2020. وفي 15 حزيران/يونيه، تمادت أذربيجان أبعد من ذلك، فأغلقت ممر لاتشين إغلاقا تاما بحظر أي وصول إلى

ناغورني – كاراباخ، حتى وصول المساعدات الإنسانية، بما في ذلك إلى لجنة الصليب الأحمر الدولية، التي كان يمكن أن توفر بعض الأغذية والأدوية والوقود، من بين أمور أخرى.

في 6 تموز/يوليه 2023 أعادت محكمة العدل الدولية تأكيد تدبيرها التحفظي المؤرخ 22 شباط/فبراير 2023.

وفي 25 تموز/يوليو، صرحت اللجنة الدولية للصليب الأحمر – وهي المنظمة الإنسانية الدولية الوحيدة التي تعمل في ناغورنو – كاراباخ منذ أكثر من 30 عاما – بما يلي:

”بالرغم من الجهود الدؤوبة، لا تستطيع اللجنة الدولية حاليا إيصال المساعدات الإنسانية إلى السكان المدنيين عبر ممر ”لاتشين“ أو عبر أي طرق أخرى“.

وفي 26 تموز/يوليه أرسلت جمهورية أرمينيا قافلة إنسانية لا تزال عالقة حتى الآن في مدخل ممر لاتشين بسبب منع وصولها من قبل الجانب الأذربيجاني.

وكرر الأمين العام في 2 آب/أغسطس الإعراب عن قلقه العميق إزاء التحديات المتعلقة بحرية التنقل على طول ممر لاتشين مذكرا بالبيان السابق بشأن ضرورة تنفيذ أوامر محكمة العدل الدولية، ”بما في ذلك الأوامر الصادرة في 22 شباط/فبراير 2023 والتي أعيد تأكيدها في 6 تموز/يوليه 2023 فيما يتعلق بالتدابير الرامية إلى كفالة حرية تنقل الأشخاص والمركبات والبضائع دون عوائق على طول ممر لاتشين في كلا الاتجاهين“ (*SG/SM/21896*). كما أعرب الأمين العام عن شعوره بالقلق خاصة إزاء تدهور الحالة الإنسانية في الميدان ودعا إلى اتخاذ ”خطوات عاجلة لتسهيل وصول المساعدات الإنسانية إلى المحتاجين“ (المرجع نفسه).

وفي 7 آب/أغسطس أعرب فريق من خبراء الأمم المتحدة في مجال حقوق الإنسان: المقرر الخاص المعني بالحق في الغذاء والمقررة الخاصة المعنية بالحق في التعليم والخبيرة المستقلة المعنية بتمتع كبار السن بجميع حقوق الإنسان والمقرر الخاص المعني بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة عن قلقه من الحصار المستمر الذي تفرضه أذربيجان على ممر لاتشين والأزمة الإنسانية المزرية في ناغورنو – كاراباخ التي ”جعلت السكان يواجهون حالات نقص حاد في الغذاء“ و ”عرضت حياة السكان – وخاصة الأطفال والأشخاص ذوي الإعاقة وكبار السن والنساء الحوامل والمرضى – لخطر كبير“.

خلاصة القول لم يعد هناك أي نشاط اقتصادي في ناغورنو – كاراباخ بسبب الحصار، حيث أصبح آلاف الأشخاص عاطلين عن العمل ولا يمكن دفع رواتبهم. وحتى من لديهم المال لا يستطيعون شراء احتياجاتهم لأن الأرفف في المتاجر أصبحت فارغة. كما تقف النساء والأطفال وكبار السن في طوابير طويلة لكي يتمكنوا من شراء بعض الخبز أو الفاكهة والخضروات. ويضطرون في بعض الأحيان إلى المشي لعشرات الكيلومترات للوصول إلى المتاجر والصيدليات الفارغة. واضطرت سلطات ناغورنو – كاراباخ إلى إصدار كوبونات حصص الإعاشة لبعض المنتجات الغذائية بما في ذلك الأرز والعصيدة والسكر. وهناك تهديد حقيقي بالجوع.

ففيما يلي بعض الإحصاءات الإضافية: هناك 000 120 شخص يعيشون في ناغورنو – كاراباخ محرومون من ممارسة حقوقهم الإنسانية الأساسية. وهناك 000 20 من المسنين لا يستطيعون التنقل بسبب انعدام وسائل النقل العام. وهناك 000 30 طفل يقيمون في ناغورو – كاراباخ يعانون من سوء التغذية ونقص الغذاء. وهناك 270 طفلا غير قادرين على العودة إلى أسرهم في ناغورنو – كاراباخ. وهناك 000 2 من النساء الحوامل المقيمات في ناغورنو – كاراباخ لا يمكنهن الحصول على الرعاية الصحية الأساسية. وهناك 000 9 الأشخاص ذوي الإعاقة محرمون من الرعاية الطبية المناسبة. وهناك 700 4 شخص مصاب بداء السكري و 450 8 شخص يعانون من أمراض الدورة الدموية، وجميعهم يعانون من انعدام الأدوية الأساسية.

وقد ضاعفت كل تلك الأسباب معدل الوفيات في ناغورنو – كاراباخ خلال الـ 18 شهرا الماضية. علاوة على ذلك يزيد انعدام الأدوية والمطهرات وغيرها من مواد النظافة الصحية من خطر الجوائح. فطوال

فترة الحصار هذه أجلت اللجنة الدولية للصليب الأحمر 710 من المرضى والأشخاص المرافقين لهم واضطروا إلى الخضوع لإجراءات مهينة لإثبات حالتهم الصحية لأجل الحصول على إذن للإجلاء. وكان من بين هؤلاء الشخص المعروف – فاجيف خاشاتريان الذي اختطف عند نقطة التفتيش أثناء نقله من قبل اللجنة الدولية للصليب الأحمر إلى أرمينيا لإجراء عملية جراحية في القلب، وقد اختطف بالرغم من أنه كان تحت الحماية الإنسانية الدولية. ومن المؤكد أنها ليست الحادثة الوحيدة التي تعمدت فيها أذربيجان عرقلة عمل اللجنة الدولية للصليب الأحمر. كما توفي بالأمس رجل آخر معروف باسمه الكامل كارو هوفهانسين. وفقا لتقرير تشريح الجثة كان الجوع وسوء التغذية المستمر سببا لوفاته. وتوفي طفلان – ليو البالغ من العمر 3 سنوات وجيتا البالغة من العمر 6 سنوات – في بلدة مارتاكيرت بعد أن اضطرت والدتهما إلى تركهما بمفردهما للسفر سيرا على الأقدام إلى البلدة القريبة على أمل أن يعثرا على الطعام.

خلال الأشهر الأخيرة حاول العديد من أعضاء المجلس معالجة مسألة فتح ممر لاتشين. لكن وبالرغم من كل نداءاتهم، والالتزامات التي تم التعهد بها بما يتماشى مع البيان الثلاثي الصادر في 9 تشرين الثاني/نوفمبر 2020 والأوامر الملزمة قانونا الصادرة عن محكمة العدل الدولية ما تزال الحالة في الميدان كما هي ولم تتحسن بأي حال من الأحوال، بل على العكس من ذلك، كثفت أذربيجان حصارها تدريجيا وباستمرار حتى أصبح إقليم ناغورنو – كاراباخ تحت حصار شامل. لقد أعربت أرمينيا عن قلقها إزاء الأزمة الإنسانية المتفاقمة نتيجة لإغلاق ممر لاتشين في جميع المفاوضات مع أذربيجان التي يسرتها وتوسطت فيها على نحو منفصل كل من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي وروسيا دون جدوى.

ولم تكن أذربيجان تشارك بحسن نية فيها طوال ذلك الوقت. وبالعودة إلى المناقشات الأولى بشأن هذه المسألة في مجلس الأمن كانت أذربيجان قد أنكرت أي مسؤولية عن أفعالها تلك، بل وادعت عدم سيطرتها على ممر لاتشين. وخلال الأشهر الثمانية الماضية واصلت أذربيجان ذرائعها بعدة طرق لتبرير إجراءاتها، حيث ألقت باللوم أولا على من يسمون بالناشطين البيئيين بما لديهم من شواغل بيئية. ثم أثارت ادعاءات لا أساس لها من الصحة بنقل الأسلحة عبر ممر لاتشين، وبالتالي أشارت إلى استفزازات عسكرية، وما إلى ذلك.

لقد تم الاتفاق على ممر لاتشين بوصفه حلقة وصل لا بديل لها بين أرمينيا وناغورنو – كاراباخ. وينبغي فتح هذا الممر الحيوي. وعندما يتعلق الأمر بالاتصالات الممكنة الأخرى يجب معالجة ذلك من خلال آلية دولية عن طريق الحوار بين باكو وستيباناكيرت.

عليه، فإنني هنا اليوم لألتمس دعم المجلس في معالجة هذه المسائل ذات الطابع الإنساني. ونتوقع أن يدين المجلس استخدام تجويع المدنيين أسلوبا من أساليب الحرب على النحو الذي يحظره القانون الدولي الإنساني، فضلا عن إدانة الحرمان غير القانوني من الحصول على المساعدات الإنسانية وحرمان السكان المدنيين في ناغورنو – كاراباخ من الحصول على الاحتياجات التي لا غنى عنها لبقائهم على قيد الحياة، بما في ذلك عن طريق تعمد إعاقة إمدادات الإغاثة ووصولها للاستجابة لانعدام الأمن الغذائي الناجم عن النزاع؛ والمطالبة بالامتثال الكامل للالتزامات بموجب القانون الدولي الإنساني، بما في ذلك الالتزامات المتعلقة بحماية المدنيين، ولا سيما النساء والأطفال، والبنية التحتية المدنية الحيوية. ونتوقع أيضا أن يدعو المجلس إلى الاستعادة الفورية للحرية والأمن فيما يتعلق بتنقل الأشخاص والمركبات والبضائع عبر ممر لاتشين تمشيا مع الاتفاقات التي تم التوصل إليها سابقا، وكفالة التعاون الكامل من جانب الطرفين بحسن نية مع اللجنة الدولية للصليب الأحمر وإيصال المساعدة الإنسانية بطريقة آمنة ودون عوائق، علاوة على إيفاد بعثة مستقلة مشتركة بين الوكالات إلى ناغورنو – كاراباخ لتقييم الاحتياجات وتقديم المساعدة الإنسانية للسكان المتضررين.

من الواضح أن تلك المسائل الإنسانية بحاجة إلى حل تدخل فعال من جانب المجتمع الدولي قبل أن تؤدي العواقب السلبية إلى التطهير العرقي لسكان ناغورنو – كاراباخ. ووفقا لما ذكره الممثلون المنتخبون لناغورنو – كاراباخ:

”إن هذه جريمة مدبرة عمدا ومدفوعة بنية الإبادة الجماعية الواضحة. وقد حرضت السلطات الأذربيجانية عمدا على فرض حصار على ممر لاتشين مع علمها بأن ذلك سيعرض جميع سكان ناغورنو – كاراباخ للموت التدريجي. ولكنها اختارت الاستمرار في هذا المسار“.

وفي الوقت نفسه، يبين تقرير السيد لويس مورينو أوكامبو، المدعي العام السابق للمحكمة الجنائية الدولية حدوث إبادة جماعية بالفعل في ناغورنو – كاراباخ. فوفقا للسيد أوكامبو:

”إن الحصار الذي تفرضه قوات الأمن الأذربيجانية على ممر لاتشين والذي يعوق الحصول على أي أغذية أو إمدادات طبية أو غيرها من الضروريات يجب اعتباره إبادة جماعية بموجب المادة الثانية (ج) من اتفاقية الإبادة الجماعية: ”إخضاع الجماعة، عمدا، لظروف معيشية يراد بها تدميرها المادي “إن التجويع هو السلاح الخفي للإبادة الجماعية. وبدون تغيير فوري وجذري، ستسحق هذه المجموعة من الأرمن في غضون أسابيع قليلة“.

إن منع وقوع هذه الكارثة واجب أساسي على الأمم المتحدة والمجلس. وأعتقد أن هذه الهيئة، على الرغم من اختلافاتها الجيوسياسية، لديها القدرة على العمل لمنع الإبادة الجماعية وليس إحياء ذكراها، حين يكون الوقت قد تأخر كثيرا.

وفي الختام، أود أن أعود إلى بداية بياني. أحد أهم مبادئ الأمم المتحدة هو عدم ترك أي شخص يتخلف عن الركب، ولا يزال إدوين، البالغ من العمر أربع سنوات، وأناستازيا، البالغة من العمر ست سنوات، وماريا، البالغة من العمر سبع سنوات، وديفيد، البالغ من العمر خمس سنوات، وتاتيف، البالغة من العمر خمس سنوات، وسامفيل، البالغ من العمر ثماني سنوات، وآخرون كثيرون يأملون في عدم تركهم خلف الركب.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل أذربيجان.

السيد عليف (أذربيجان) (*تكلم بالإنكليزية*): بالنظر إلى البيان الذي استمعت إليه للتو، سأبدأ بالرفض القاطع لجميع الادعاءات التي لا أساس لها من الصحة بشأن الحصار والأزمات الإنسانية التي تروج لها أرمينيا ضد بلدي. إن ما تحاول أرمينيا تقديمه على أنه مسألة إنسانية هو في الواقع حملة سياسية استفزازية وغير مسؤولة لتقويض سيادة بلدي وسلامته الإقليمية. أرمينيا هي التي تتجاهل بشكل صارخ منذ قرابة 30 عاما القرارات الأربعة ذات الصلة وسلسلة البيانات الرئاسية لمجلس الأمن التي تطالب أرمينيا بشكل لا لبس فيه بسحب قواتها المحتلة بشكل كامل وفوري وغير مشروط من أراضي أذربيجان. وإزاء هذه الخلفية، فإن أعمال أرمينيا ليست سوى تجسيد للنفاق السياسي المتعمد، ومناشدتها لمجلس الأمن هي جزء من حملة دأبت على تنفيذها منذ شهور للتلاعب بالمجتمع الدولي وتضليله.

لو كانت أرمينيا صادقة في سعيها للمساعدة، لحدث ذلك على الفور. وقد كان بالفعل في متناول اليد عمليا في الآونة الأخيرة، قبل أيام فقط، نتيجة للمشاركة النشطة للأطراف الفاعلة الدولية، بما في ذلك بعض أعضاء مجلس الأمن. وليس السبب في عدم تحقيقه سوى رفض أرمينيا نفسها. بعد سلسلة من المشاورات المكثفة والدبلوماسية المكوكية، تم التوصل أخيرا إلى اتفاقات بشأن تسليم شحنات إنسانية إلى منطقة كاراباخ عبر طرق مختلفة، وكذلك بشأن تنظيم اجتماع بين ممثل خاص للحكومة وممثلي السكان الأرمن المحليين.

في الحالة الأولى، كان ينبغي إزالة الكتل الخرسانية وجميع الحواجز المادية الأخرى التي أقامها الجانب الأرميني على طريق أغدام – خانكيندي من أجل تمكين اللجنة الدولية للصليب الأحمر من إيصال شحنات إنسانية إلى السكان المحليين. وكان ينبغي أن تتبع ذلك زيادة استخدام اللجنة لطريق لاتشين في غضون 24 ساعة. وكانت جميع الأطراف المعنية، بما في ذلك وحدة حفظ السلام الروسية واللجنة الدولية للصليب الأحمر، على استعداد للبدء في تنفيذ الاتفاق بشكل أو بآخر في غضون ساعة. وللأسف، استمعنا خلال إحاطة ممثل مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية إلى إشارات كثيرة إلى اللجنة الدولية للصليب

الأحمر، ولذلك أود أن أسمع عن هذه التفاصيل الخاصة من اللجنة وأن أرى ما يثبتها من خلال مراسلات أخرى.

وفي الحالة الثانية، تم الاتفاق على عقد اجتماع بين ممثلي السلطات المركزية والسكان الأرمن المحليين في مدينة يفلاخ القريبة. ومما يؤسف له أن أرمينيا قامت في 5 آب/أغسطس، من خلال نظامها الذي تم تنصيبه بصورة غير قانونية، بنكث كلا الاتفاقين في اللحظة الأخيرة وذلك بإدخال شروط مسبقة ذات دوافع سياسية وغير مشروعة وذرائع مختلفة. وينبغي عدم الشك في أنه على الرغم من انخراط أذربيجان المكثف مع الاتحاد الروسي والولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي واللجنة الدولية للصليب الأحمر لإيجاد سبل للخروج من هذه الحالة، ظلت أرمينيا تتعمد عرقلة الجهود الدبلوماسية. ولا يوجد سوى تفسير واحد لذلك، وهو أن أرمينيا لا ترغب في أن تكون جزءا من الحل. بل أنها تشعل التوترات في المنطقة بشكل مصطنع بهدف مواصلة التلاعب والتضليل على الصعيد الدولي.

ولا يعد خرق الاتفاق المتعلق بتسليم اللجنة الدولية للصليب الأحمر للسلع الإنسانية في 5 آب/أغسطس العائق الوحيد. ففي الواقع هو استمرار لتسييس أرمينيا لوجود تلك المنظمة الإنسانية وأنشطتها ومحاولتها الطائشة استغلال المسائل الإنسانية لأغراض سياسية بتحدي سيادة أذربيجان وسلامتها الإقليمية ومنع إعادة إدماج السكان المحليين من أصل أرمني. والحقائق غنية عن البيان. فبعد انتهاء الحرب مباشرة في عام 2020، عرضت أذربيجان خدماتها اللوجستية وبنيتها التحتية على اللجنة من أجل إيصال البضائع إلى منطقة كاراباخ في أذربيجان. وفي عام 2021، نُقلت هذه السلع إلى المكتب الميداني للجنة في مدينة باردا من أجل إيصالها إلى المنطقة. وقد رفضها الأرمن ومنعوا اللجنة من إيصال المساعدات الإنسانية.

وعلى الفور بعد بدء احتجاجات الناشطين البيئيين على جزء من طريق لاتشين – خانكندي، طلبت أذربيجان من اللجنة تقديم قائمة بالسلع التي يحتاج إليها السكان المحليون وأعربت عن استعدادها لتقديم كل الإمدادات اللوجستية والدعم للبنية التحتية من أجل إيصالها. وكان رد اللجنة مفاده أن الجانب الأرميني لا يريد أية إمدادات عبر أذربيجان. ولجأت أرمينيا إلى إجراء لم يسبق له مثيل يتمثل في إساءة استخدام اللجنة الدولية للصليب الأحمر في تهريب تكنولوجيات مزدوجة الاستخدام ومواد أخرى مثل الرقائق الدقيقة إلى منطقة كاراباخ. وكان على اللجنة أن تعترف بذلك، وهو ما يشكل ضربة خطيرة لمهمتها الإنسانية وسمعتها. ورفضت أرمينيا قبول نشر الموظفين الطبيين الدوليين التابعين للجنة العاملين في باكو في خانكيندي، وهو ما اقترحته اللجنة نفسها من أجل تيسير عمليات الإجلاء الطبي والمساعدة في معالجة المسائل الطبية على أرض الواقع، وهو ما دعمه بلدي. كما أن إساءة أرمينيا استغلال اللجنة لأغراض سياسية توضح بجلاء أن الدعوات إلى زيادة الوجود الدولي، بما في ذلك المنظمات المنتسبة إلى الأمم المتحدة، لا علاقة لها بالشواغل الإنسانية. بل أن الهدف هو الحصول على المزيد من الأدوات للتلاعب.

إن منطقة كاراباخ الأذربيجانية هي إقليم في بلدي معترف به دوليا، ويعتبر الأشخاص المنحدرون من أصل أرميني الذين يعيشون هناك مقيمين في بلدي – جمهورية أذربيجان. وتلتزم حكومة أذربيجان التزاما قويا بضمان وتأمين حصول هؤلاء المقيمين على السلع التي يحتاجون إليها وتهيئة ظروف معيشية ملائمة لهم. وتتماشى هذه الأهداف تماما مع مبادئ القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني، وهو ما يؤكد تفاني أذربيجان الثابت في التقيد بهذه المعايير.

وما يسمى بممر لاتشين هو طريق داخل أراضي أذربيجان الخاضعة لسيادتها وليس له أي مركز خارج إقليمها. إنه مخصص بالأساس لحركة المواطنين والمركبات والبضائع بموجب البيان الثلاثي المؤرخ 10 تشرين الثاني/نوفمبر 2020. وامتثالا لالتزامات بلدي بموجب هذا البيان فإنه يسمح بالحركة على طول هذا الطريق، والذي يظل دون مساس منذ إنشاء أذربيجان لنقطة التفتيش على حدودها مع أرمينيا. وقد أنشئت نقطة التفتيش الحدودية هذه ممارسة لحق أذربيجان الأصيل في حماية سيادتها وأمنها ولمنع أرمينيا من إساءة الاستخدام المستمر والفج لهذا الطريق في أنشطة عسكرية غير مشروعة وأنشطة أخرى.

وأود أن أكرر ذلك: لقد أنشئت نقطة التفتيش الحدودية هذه لمنع أرمينيا من إساءة الاستخدام المستمر والفج لهذا الطريق في أنشطة عسكرية غير مشروعة وأنشطة أخرى. ومن الأمثلة على تلك الأنشطة غير القانونية تناوب أفرادها العسكريين البالغ عددهم نحو 10 آلاف فرد المتمركزين بصورة غير قانونية في أراضي أذربيجان، ونقل السلاح والذخائر والألغام الأرضية، ووجود رعايا وإرهابيين أجانب على الأراضي الأذربيجانية، واستخراج الموارد الطبيعية ونقلها بصورة غير مشروعة من هذه الأراضي. هل هذه مساعدة إنسانية؟

إن القرار الذي اتخذته محكمة العدل الدولية بالإجماع في 6 تموز/يوليه من هذا العام بصرف النظر عن طلب أرمينيا اتخاذ تدبير داخلي لإزالة نقطة التفتيش قد رفض رفضا باتا ادعاءات أرمينيا بأن نقطة تفتيش لاتشين غير قانونية. إن إنشاء نقطة التفتيش الحدودية هذه لم يعرقل حركة المدنيين على طول طريق لاتشين. والواقع أنه كانت هناك زيادة ملحوظة في حركة المدنيين هذه قبل 15 حزيران/يونيه من هذا العام. وفي ذلك التاريخ، وقع استفزاز آخر بلا مبرر من أرمينيا عندما هاجمت قواتها المسلحة قوات حرس الحدود الأذربيجانية وقوات حفظ السلام الروسية المرافقة لها. وأسفر هذا الهجوم عن إصابة أحد حراس الحدود الأذربيجانيين بجروح خطيرة وهو يشكل في الوقت نفسه تهديدا مباشرا لموظفي اللجنة الدولية للصليب الأحمر والمدنيين الذين يمرون عبر نقطة التفتيش.

لو كانت أرمينيا قلقة حقا بشأن السكان العاديين في منطقة كاراباخ لما اعترضت أبدا على استخدام طريق أغدام – خانكندي لإيصال السلع إلى المنطقة. يربط هذا الطريق بأحد طرق النقل الرئيسية في أذربيجان، والمعروف باسم طريق الحرير أو الطريق السريع الأذربيجاني إم 2، والذي يوفر ربطا موثوقا بالأسواق الدولية. وبالمقارنة مع طريق لاتشين – خانكندي الذي يبلغ طوله 59 كيلومترا ويمر عبر تضاريس جبلية وحلزونية، فإن الطريق بين أغدام وخانكندي يبلغ طوله 18 كيلومترا فقط. واليوم في زيارة إلى أغدام قام بها ممثلو السلك الدبلوماسي المعتمدون لدى أذربيجان، ومن بينهم ممثلو مكتب المنسق المقيم للأمم المتحدة وكيانات أخرى تابعة للأمم المتحدة، أتيحت الفرصة لهم أيضا ليروا أن الطريق يعمل وجاهز لنقل البضائع. وأود في هذا الصدد أن أحيل أعضاء المجلس إلى الخريطة التي وُزعت عليهم، والتي تبين بوضوح المراكز اللوجيستية، ولا سيما المطارات الدولية، على أراضي أذربيجان التي يمكن استخدامها لتأمين وتقديم كل المساعدة المطلوبة للسكان المحتاجين.

والادعاءات الكاذبة بشأن الإبادة الجماعية هي بالمثل بلا أساس من الصحة. وعند هذه النقطة، تضمنت حملة أرمينيا للتلاعب والتضليل ما يسمى برأي السيد لويس مورينو أوكامبو، الذي يقدم نفسه على أنه خبير مستقل. وقد فصل خبير بارز في القانون الدولي، السيد رودني ديكسون، الأخطاء الواردة في أقوال السيد أوكامبو، وذلك في تقريره الأولي الذي يؤكد أن رأي أوكامبو يفتقر إلى الأدلة، وغير مكتمل ويتضمن عدة مغالطات. وبناء عليه، لا يوجد أساس للادعاء بأنه يتم حاليا ارتكاب إبادة جماعية. وعلى وجه التحديد، يجد السيد ديكسون أن رأي أوكامبو انتقائي في الحقائق بشكل واضح، ولا سيما بإغفاله رفض أرمينيا لاقتراح أذربيجان لطرق بديلة من أجل تقديم الإمدادات للسكان الأرمن المحليين.

وهذا التلاعب تحت ذرائع إنسانية تصاحبه زيادة في الأنشطة العسكرية غير القانونية والاستفزازية. ففي الأسابيع الأخيرة قامت القوات المسلحة الأرمينية الباقية بصورة غير قانونية في أراضي أذربيجان بتكثيف تنفيذ أعمال هندسية عسكرية وتعزيزات عسكرية أخرى، وذلك في انتهاك صارخ للقانون الدولي ولالتزامها بموجب الفقرة 4 من البيان الثلاثي الذي وقعه قادة أذربيجان والاتحاد الروسي وأرمينيا.

إن استخدام معدات الحرب الإلكترونية اللاسلكية المنشورة بصورة غير قانونية في أراض خاضعة لسيادة أذربيجان يثير قلقا شديدا. ولم تتعرض الطائرات المدنية التابعة لشركات الطيران الأذربيجانية وحدها للتشويش الإلكتروني اللاسلكي في الأسابيع الأخيرة، بل تعرضت له أيضا الطائرات المدنية التابعة لبلدان أجنبية، مما يشكل خطرا جسيما على سلامتها. واليوم حاولت مجموعة استطلاع تابعة للقوات المسلحة الأرمينية التسلل إلى أراضي أذربيجان والقيام بعمليات تحويل في

مقاطعة كلبجر وتم منعها من القيام بذلك واعتُقل أحد أعضائها، وهو فوسكانيان جاجيك أشوتوفيتش، المولود في عام 1983 والمسلح بمدفع رشاش وذخيرة.

يتعين على أرمينيا أن تمتنع عن الاستفزازات، وأن تكف عن الأعمال التي تقوض سيادة بلدي وسلامته الإقليمية، وأن تمتنع عن التدخل في شؤوننا الداخلية، وأن تنخرط بصدق في مفاوضات التطبيع لمرحلة ما بعد النزاع. ومن الأهمية بمكان ألا تضيع الفرصة التاريخية لإحلال سلام دائم في المنطقة. إن البيانات الشفوية من قيادة أرمينيا بشأن الاعتراف بسيادة أذربيجان وسلامتها الإقليمية، بما في ذلك منطقة كاراباخ، قد أوجدت أسبابا للتفاؤل الحذر بأن السلام أصبح بالفعل في المتناول. والآن يتعين على أرمينيا أن تحول هذا البيان إلى أفعال حقيقية وأن تمتنع عن التشكيك في سيادة أذربيجان، بما في ذلك بذريعة الاحتياجات الإنسانية للأرمن المحليين، المقيمين في منطقة كاراباخ في بلدي.

لقد أسفرت الجهود المتضافرة خلال الأشهر القليلة الماضية لتكثيف عملية التطبيع بمشاركة نشطة من الشركاء الدوليين عن نتائج واعدة. وأدت هذه الحوارات الدبلوماسية دورا حاسما في رأب الصدع وإحراز تقدم ملموس بشأن العديد من بنود الاتفاق الثنائي المقبل والرامي إلى إقامة سلام دائم وعلاقات دولية بين البلدين. وتتبع أذربيجان سياسة إدماج السكان من أصل أرميني في منطقة كاراباخ كمواطنين متساوين، وتضمن لهم جميع الحقوق والحريات المنصوص عليها في دستور أذربيجان وجميع الآليات الدولية لحقوق الإنسان ذات الصلة التي وقعت عليها أذربيجان. إن تمسكنا بهذين المسارين ثابت، تماما مثل ثباتنا في حماية سيادتنا وسلامتنا الإقليمية بكل الوسائل المشروعة المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي. ونحن واثقون من أن المجتمع الدولي، وقبل كل شيء، مجلس الأمن، سيدعمان هذا النهج القائم على الاحترام المتساوي والمتبادل للمصالح المشروعة لكلا البلدين من خلال الاعتراف والاحترام المتبادلين لسيادة كل بلد وسلامته الإقليمية وحرمة حدوده.

وكذلك لدي ما أقوله لمجلس الأمن. إن وسائل التواصل الاجتماعي ملأى بالعديد من مقاطع الفيديو والصور للسكان الأرمن المحليين في خانكيندي وهم يحتفلون بأعياد الميلاد ومناسبات الذكرى السنوية وحفلات الزفاف وكل مناسبة طيبة، إنما نرجو لهم التوفيق. وأدلة الصور والفيديو تلك تدحض بشكل مقنع مزاعم الجوع والمجاعة والأزمة الإنسانية. فالناس سعداء. إنهم يرقصون في حفلات زفافهم. وهذا احتفال يتضمن حلوى لذيذة جدا وما إلى ذلك. ويسعدني مشاركة هذه المعلومات مع جاري الذي على يميني. وأرجو من أعضاء المجلس أن يستخدموها في عملهم.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل تركيا.

السيد أونال (تركيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكركم، السيدة الرئيسة، على دعوتنا إلى هذه الجلسة.

يساور تركيا القلق، بوصفها بلدا له مصالح راسخة في السلام والاستقرار الإقليميين ويشارك بنشاط في المبادرات الرامية إلى تحقيق ذلك الهدف، إزاء محاولات أرمينيا استغلال المنابر الدولية، بما في ذلك مجلس الأمن، للإعراب عن ادعاءات ذات دوافع سياسية وغير مؤسسة فيما يتعلق بممر لاتشين.

إننا بحاجة إلى معالجة تلك المسألة في سياقها الصحيح.

أولا وقبل كل شيء، يجب مراعاة الشواغل المشروعة لأذربيجان واحترام حقوقها السيادية المتأصلة.

وما فتئت أذربيجان تعرب عن قلقها إزاء إساءة استخدام طريق لاتشين لإمداد الجماعات المسلحة والاستغلال غير القانوني للألغام في كاراباخ منذ فترة طويلة. غير أن تلك الشواغل والحساسيات لا تؤخذ في الاعتبار، وتشعر أذربيجان بأنها مضطرة إلى اتخاذ تدابير على أراضيها على النحو الذي تراه مناسبا في إطار حقوقها السيادية.

ونعلم أن أذربيجان حرصت على مراعاة الاعتبارات الإنسانية أثناء تنفيذ تلك التدابير. والواقع أن عمليات الإجلاء الطبي عبر طريق لاتشين ممكنة، وقد خصصت أذربيجان بالفعل طريق أغدام – خانكيندي

لاستخدامه في إيصال الإمدادات لتلبية احتياجات السكان الأرمن في كاراباخ. وعلاوة على ذلك، أبدت أذربيجان استعدادها لإقامة حوار مع ممثلي الشعب الأرمني المحلي لمعالجة المسألة بطريقة جوهرية. ومما يؤسف له أن جهود أذربيجان المخلصة لم تلق تعاملا بالمثل.

وما زلنا مقتنعين، بصفتنا تركيا، بأن هناك فرصة تاريخية للسلام الشامل والاستقرار والتعاون في المنطقة. وتحقيقا لتلك الغاية، أعربنا عن التزامنا بعملية تطبيع كاملة مع أرمينيا واتخذنا خطوات في ذلك الاتجاه. وما زلنا نؤيد بقوة محادثات السلام بين أذربيجان وأرمينيا.

ونؤمن إيمانا راسخا بأنه لا يمكن تحقيق التطبيع الإقليمي إلا من خلال الحوار وحسن النية. وسنواصل المشاركة في الجهود الرامية إلى تحقيق ذلك الهدف والحث عليها ودعمها.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن للسيد غونزاتو.

السيد غونزاتو (*تكلم بالإنكليزية*): أشكركم، السيدة الرئيسة، على إتاحة الفرصة لي لأخذ الكلمة، كما أشكر السيدة وسورنو على إحاطتها.

يتابع الاتحاد الأوروبي بقلق بالغ الحالة الإنسانية الخطيرة التي تؤثر على السكان المحليين في إقليم ناغورني – كاراباخ المتمتع بالحكم الذاتي سابقا. لقد أعيقت الحركة عبر ممر لاتشين لأكثر من ثمانية أشهر، على الرغم من أوامر محكمة العدل الدولية بإعادة فتحه. فقد أغلق ممر لاتشين، منذ 15 حزيران/يونيه، باستثناء عمليات الإجلاء الطبي العرضية. وتفيد التقارير بأن الإمدادات الطبية والسلع الأساسية تعاني من نقص حاد أو قد نفدت بالفعل مع ما يترتب على ذلك من عواقب وخيمة على السكان المحليين.

ويأسف الاتحاد الأوروبي لتضرر أنشطة اللجنة الدولية للصليب الأحمر في المنطقة تضررا بليغا ويدعو إلى استئنافها بالكامل، بما في ذلك عمليات الإجلاء الطبي والإمدادات الإنسانية. ويجب ألا يسيس وصول المساعدات الإنسانية من قبل أي جهة فاعلة.

ويجب إعادة فتح الحركة عبر ممر لاتشين على الفور. واستنادا إلى البيان الثلاثي الصادر في تشرين الثاني/نوفمبر 2020 والأمر الصادر عن محكمة االعدلالدولية في شباط/فبراير 2023، تتحمل السلطات الأذربيجانية مسؤولية ضمان السلامة وحرية التنقل على طول ممر لاتشين وضمان عدم زيادة تصاعد الأزمة. وقد أحطنا علما بما أعربت عنه السلطات الأذربيجانية من استعداد لتوريد السلع أيضا عن طريق مدينة أغدام. غير أنه ينبغي ألا ينظر إلى ذلك على أنه بديل لإعادة فتح ممر لاتشين.

فالسكان على الأرض يحتاجون إلى تطمينات، أولا وقبل كل شيء، فيما يتعلق بحقوقهم وأمنهم. ويكرر الاتحاد الأوروبي دعوته إلى إجراء حوار مباشر بين باكو وأرمن كاراباخ. وينبغي لذلك الحوار أن يبني الثقة التي تمس الحاجة إليها لجميع المعنيين.

كما يتابع الاتحاد الأوروبي التوترات المتزايدة بين أذربيجان وأرمينيا خلال الشهر الماضي على طول حدودهما الدولية، حيث يتم الإبلاغ عن حوادث إطلاق نار بشكل يومي تقريبا. وتقوم بعثة المراقبة التابعة للاتحاد الأوروبي في أرمينيا بدوريات على طول الجانب الأرمني من الحدود الدولية مع أذربيجان لمراقبة الحالة والإبلاغ عنها. والهدف من البعثة هو الإسهام في حل النزاع وبناء الثقة بين أرمينيا وأذربيجان. إننا ندعو جميع الأطراف إلى تجنب وقوع المزيد من الحوادث والعودة إلى الحوار.

يشارك الاتحاد الأوروبي وخاصة رئيس المجلس الأوروبي، تشارلز ميشيل، بشكل كبير في دعم عملية التطبيع بين أرمينيا وأذربيجان منذ نهاية عام 2021. وقد كرر زعيما البلدين، في آخر اجتماع ثلاثي استضافه الرئيس شارل ميشيل مع الرئيس عليف رئيس أذربيجان ورئيس وزراء أرمينيا باشينيان في 15 تموز/يوليه، تأكيد التزامهما القوي بعملية السلام. وأكدا من جديد بصفة خاصة احترام كل منهما الكامل للسلامة الإقليمية للبلد الآخر وسيادته والتزامهما القاطع بإعلان ألما آتا لعام 1991 بوصفه إطارا سياسيا لترسيم الحدود.

وكمسألة ذات أولوية، ينبغي وقف العنف والنبرة الخطابية العنيفة ونشر المعلومات المضللة من أجل تهيئة بيئة مواتية لمحادثات السلام والتطبيع. وتظل العودة إلى الحوار بحسن نية ملحة كما كانت دائما.

ويتطلب ذلك التزاما حقيقيا من جميع الأطراف بالتوصل إلى نتائج عن طريق التفاوض ومستقبل مبني على المصالح المشتركة والثقة المتبادلة. ومما يؤسف له أن الحالة الإنسانية المتدهورة حاليا لأرمن كاراباخ تضر بعملية السلام. فلا بد من حل المسائل الإنسانية واتخاذ خطوات ملموسة على وجه الاستعجال لبناء الثقة.

ويظل الاتحاد الأوروبي ملتزما التزاما كاملا بتيسير الحوار بين الجانبين بغية ضمان سلام دائم لصالح جميع شعوب المنطقة.

رُفِعَت الجلسة الساعة 16/50.